إعداد

طه سعد عثمان

تقديم

عبد الغفار شكر

ملامح من

سيرة نضال المحامى الماركسى

يوسف درويش



هـــذا الكتاب

هذا الكتاب هو لمحات من المسيرة النضالية الطويلة للمناضل يوسف درويش الذى خاض طوال أكثر من ستين عاماً نضالاً شريفاً، والذى رغم ظروفه الصحية يحرص على تقديم كل ما فى طاقته لخدمة جـمـيع الكادحين المصـريين وعلى رأسـهم الطبـقـة العـاملة.

وليس ما يحويه هذا الكتاب سوى لمحات بسيطة لبعض المعارك الوطنية المصرية والطبقية العمالية التى عاصره وشاركه فيها المؤلف كشاهد عيان، ويقدمها باعتبارها نموذجاً لمناضل وضع قضية الاشتراكية بين عينيه باعتبارها وحدها القادرة على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وجعلها هى الأولوية الأولى فى حياته ولهذا قدم فى سبيلها كل ما تطلبه النضال من تضحيات بما فيها مطاردات أعداء الشعب المصرى والطبقة العاملة له ومن سجن واعتقال وتعذيب فوق طاقة احتمال البشر، ولكنه ظل صامداً ممسكاً بقضية الاشتراكية بكلتا يديه معلناً أمام المحاكم العسكرية أنه يتشرف بعضوية الحزب الشيوعى المصرى.

لقد حاز يوسف درويش ثقة القيادات العمالية الشريفة وأصبح مستشاراً قانونياً لنحو سبعين نقابة عمالية ورغم أنه محام فى وقت كانت الحركة العمالية والنقابية تحارب أى تدخل أو سيطرة من المحـامـيين والمهندسين والأطبـاء تحت اسم مـسـتـشـارين.

ولهذا أقدم هذه الصفحات عن يوسف درويش لعل الجيل الجديد من المكافحين النقابيين والاشتراكيين الشرفاء يجد فيها ما يفيد فى دراسة الماضى وفهم الحاضر ورسم الخط الصحيح لبناء المستقبل الأفضل.

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

٠١٣١١ -

ملامح من

سيرة نضال المحامى الماركسى

يوسف درويش

إعداد

طه سعد عثمان

تقديم

عبد الغفار شكر

الطبعة الأولى مارس ٢٠٠٢

عنوان الكتاب : ملامح من سيرة المحامي الماركسي

"يوسف درويش"

تـقـديـم : عبد الغفار شكر

إعـــداد : طه سعد عثمان

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٨٠٢٠٣٣

المدير العام: فـريـد زهـران

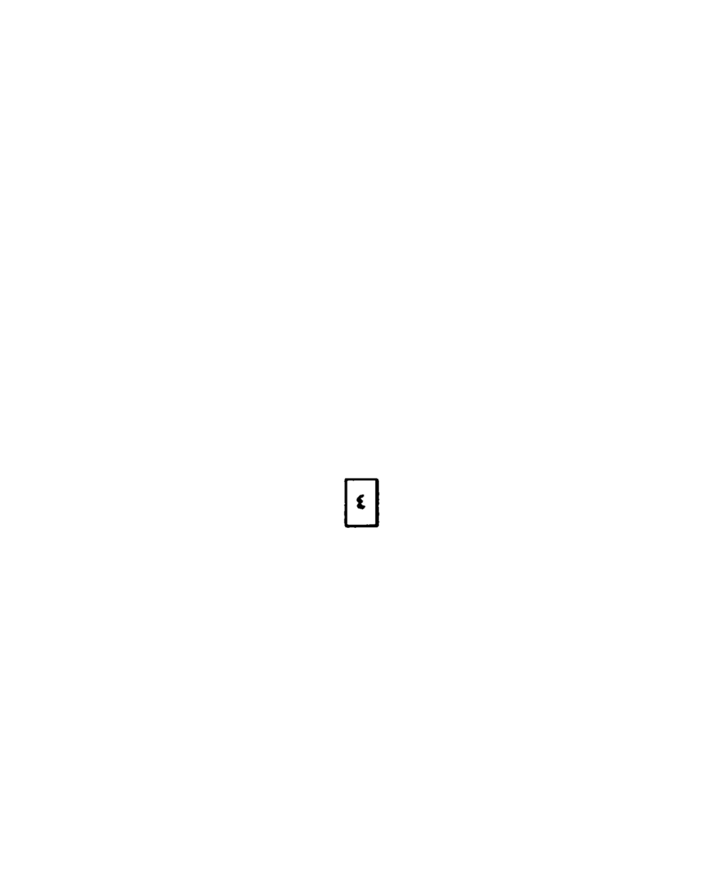
مسئول الطباعة : محمد سعيد

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٥٥٥٢

الترقيم الدولي I.S.B.N: 2 - 062 - 313 - 977

ملامح من
سيرة نضال المحامى الماركسى
يوسف درويش

٣


٤

تقديـم

خبرة نحتاج إليها :

هذا الكتاب ليس مجرد ذكريات يكتبها المناضل _ طه سعد عثمان عن المحامى الماركسي المصري يوسف درويش ، فالكتاب لا يتضمن فقط لمحات من مسيرة هذا المثقف الثوري ، بل هو في حقيقته وجوهره دروس مستفادة من نضال الطبقة العاملة المصرية النقابي السياسي ... تمثل هذه الدروس خبرة تاريخية ثمينة نحتاجها بشدة هذه الأيام ، خاصة وان هذه الخبرة تدور بالأساس في مواجهة ملاك وسائل الإنتاج الرأسماليين مصريين وأجانب ، إذا كانت معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين قد شهدت نضالاً عمالياً في إطار سيادة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، فإن ما تشهده حالياً ومنذ سنوات للتحول نحو اقتصاد السوق واتساع نطاق الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج على حساب القطاع العام ، مما جعل الخبرة المتولدة لعمال مصر من نضالهم النقابي في مواجهة إدارة منشآت الإنتاج في القطاع العام لم تعد تصلح لتوجيه نشاطهم في هذه الظروف الجديدة التى يصفى فيها القطاع العام وتباع منشآته إلى القطاع الخاص ، ويفتح في نفس الوقت الباب واسعا أمام الشركات الأجنبية متعددة الجنسية لفتح فروع لها في مصر ، أى أننا نواجه الآن ظروفاً مماثلة لتلك الظروف التى جمعت طه سعد عثمان ويوسف درويش في النضال العمالي النقابي والسياسي ضد الرأسمالية المصرية والأجنبية في الأربعينيات من القرن العشرين ، وما أحوج عمال مصر للتعرف على خبرات النضال العمالي في هذه المرحلة ودروسها المستفادة، لأنها تواجه حالياً وضعاً مماثلاً رغم الفارق الزمنى واختلاف درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا تأتى أهمية الخبرة التى يقدمها لنا طه سعد عثمان في عرضه لدور يوسف درويش في العمل النقابي والسياسي في هذه المرحلة ، وهناك وجه شبه آخر بين النضال العمالي في بداية الأربعينيات من القرن وبداية القرن الواحد والعشرين ... كان العمال المصريون يبدؤون مرحلة جديدة نوعياً من نضالهم النقابي والعمالي في بداية الأربعينات ،

ويعيدون تأسيس منظماتهم النقابية والسياسية بعد أن نجح خصومهم الطبقيين في تصفية مؤسساتهم النقابية والسياسية التي تشكلت في العشرينات ، والتي تشكل أساس المرحلة الأولى للنضال الاشتراكي في مصر ، وها نحن ورغم مضي أكثر من ستين عاماً نعود إلى نفس الظروف تقريباً ، ويبدو أن عمال مصر والمناضلين التقدميين على وشك بدء مرحلة جديدة من نضالهم لا يسعفهم فيها الإطار النقابي القائم ولا المنظمات السياسية التقدمية القائمة حالياً . ويبدو أنهم في حاجة إلى استعادة ذكرياتهم التاريخية النضالية لبلورة مجموعة من الخبرات لعلها تفيدهم في نضالهم الراهن والمستقبلي ، ومن هنا تأتي أهمية ما يقدمه طه سعد عثمان في هذا الكتاب رغم حجمه المتواضع ، وكما تعودنا دائماً من المناضل طه سعد عثمان في كتاباته السابقة أن يقدم لنا في عرض واضح وموجز أفكار هامة يمكن استلهامها في مجرى النضال الراهن ، فإنه يقدم هذه المرة أفكاراً هامة تعتبر من بديهيات النضال الاشتراكي ، ورغم هذا فإنها لم تعد في بؤرة اهتماماتنا رغم حاجتنا الشديدة إلى الاهتداء بها في المستقبل .

وعلى سبيل المثال فإن طه سعد عثمان يؤكد لنا من خلال استعراضه (لمحات من مسيرة نضال يوسف درويش المحامي الماركسي المصري) أن الوعي السياسي للطبقة العاملة لا يمكن أن ينشأ ويتطور تلقائياً في صفوفها ، بل هي في حاجة إلى من ينقله إليها من خارجها، وهذا هو بالضبط دور المثقف الثوري الذي قام به يوسف درويش في بداية الأربعينات ... يمكن للطبقة العاملة أن تكتسب قدرتها للعمل الجماعي من خلال العمل اليومي ومن خلال علاقات العمل داخل المصنع ، ويمكن للعمال أن يطوروا نشاطهم ووعيهم النقابي لتحسين علاقات العمل داخل المنشأة أو في هذا القطاع من النشاط الإنتاجي والخدمي أو ذاك القطاع ،ويمكن للعمال أن يكتشفوا في مجرى نضالهم النقابي أهمية إقامة منظمة نقابية للعمال في المصنع الواحد أو لعمال نشاط صناعي واحد ، أو على مستوى القطر كله ، هدفه تحسين ظروف العمل وتقوية وضعهم التفاوضي للحصول علة مكاسب في الأجر و الإجازات وشروط الأمان الصناعي ، ولكنهم لا يستطيعون التوصل من خلال هذا

النشاط إلى علاقة الطبقة العاملة بالطبقات الأخرى وهو جوهر الوعى السياسي ، أنهم في حاجة إلى المعرفة العلمية النظرية بالمجتمع ككل ، وبالصراع الطبقي وبدور السلطة السياسية في تأمين مصالح الطبقات المالكة ، وأهمية وصول الطبقة العاملة إلى الحكم لتأمين مصالحهم ، هذه المعرفة النظرية العلمية ينقلها المثقفون الثوريون إلى الطبقة العاملة وسيلاحظ القارئ أن هذا ما كان يفعله يوسف درويش مع عمال شبرا الخيمة ومناطق أخرى في القاهرة ممثلاً لتنظيم سياسي غير معلن .

العبرة الثانية : التى يقدمها لنا هذا الكتاب ، أن المثقف الثوري لا يسقط على الطبقة العاملة بالباراشوت من السماء ، بل يمكن له أن ينجح إذا ما اندمج معها في علاقة عضوية أساسها النضال العمالي ، ولا يتحقق دور المثقفين الثوريين في صفوف الطبقة العاملة ما لم يكونوا جزءاً من نضالهم النقابي والسياسي ، وهكذا كان اتصال يوسف درويش بالعمال في شبرا الخيمة واتساع دوره بعد ذلك إلى مناطق أخرى من خلال نشاطه كمحامي يدافع عن قضاياهم ، وعلى هذه الأرضية المشتركة تتطور العلاقة وينضج ويتشكل الوعى السياسي لهؤلاء العمال تدريجياً من خلال أشكال أخرى لهذه العلاقة مثل ترتيبات إيفاد مندوب إلى مؤتمر النقابات العالمي عام ١٩٤٥، يتحدث باسم عمال مصر ليس فقط بالنسبة لقضاياهم المباشرة بلى أيضاً ليعرض قضية مصر الكبرى ، ومثل ترشيح أحد العمال في انتخابات مجلس النواب ١٩٤٥ في أول تحرك سياسي مباشر لهؤلاء القادة النقابيين ، هذا علاوة على إصدار مجلة الضمير كأداة إعلامية وتثقيفية تطرح قضايا العمال على الرأى العام المصري وتقوى الرابطة بين العمال أنفسهم وتثقفهم

العبرة الثالثة : التى نستشفها من هذا الكتاب أن انتقال العمال من النضال النقابي إلى النضال السياسي لا يتم بصورة عفوية ، بل يحتاج إلى قيادة سياسية جماعية وإطار تنظيمي يعبئ قوى العمال في نضال منسق واعى يجمع بين النضال النقابي والنضال السياسي والنضال الفكري لتعى الطبقة العاملة ذاتها وموقفها من الطبقات الأخرى في المجتمع ، أى حاجة العمال إلى تنظيم سياسي تقدمي يجد هذه

القيادة وهذا الإطار التنظيمي على مستوى المجتمع كله ، وهو ما كان قائماً بالفعل والذى قام يوسف درويش بدور حلقة الصلة بينه وبين عمال شبرا الخيمة بصورة تدريجية من خلال نشاطه كمحامى يدافع عنهم وتشكيله المجموعة الضيقة التى لم تكن تعرف شيئاً عن هذا التنظيم في البداية ثم مفاتحتهم في عضويته بعد التأكد من نضجهم السياسي في معارك متواصلة .

هناك خبرات أخرى عديدة يعرضها الكتاب لها قيمتها وأهميتها بالنسبة للمرحلة الخالية من النضال العمالي النقابي والسياسي في مصر وقد جاء هذا الكتاب في موعد مناسب ليضع أمام العمال خبرات هامة مستقاة من مرحلة نضالية سابقة ، وهو ملمح نلاحظه دائماً في كتابات طه سعد عثمان الذى لا نبالغ إذا وصفناه بمؤرخ النضال العمالي المصري بمؤلفاته التى تجاوزت العشرين كتاباً ، وإذا كان طه سعد عثمان قد كتب عن معظم زملائه من مناضلى الأربعينات والخمسينات ، فقد آن الأوان أن يتصدى باحث جاد أو مناضل تقدمي للكتابة عن دور المناضل العمالي المثقف طه سعد عثمان على امتداد أكثر من ستين سنه هى نفسها عمره النضالي ، يومها سنكشف من سيرة حياته العديد من الدروس والعبر لتكون أساس مرحلة جديدة من نضال عمال مصر .

ديسمبر ٢٠٠١ عبد الغفار شكر .

مقدمـــة

أن ما سأكتبه هنا ليس سيرة ذاتية للأستاذ / يوسف درويش المحامى الماركسي المصري ، ولا تسجيلاً لنشاطه الشيوعي الذى كتب هو بنفسه شهادة عنه في وقت سابق ونشرت في الجزء الثانى من سلسلة الكتب التى نشرتها لجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى ١٩٦٥ بعنوان (شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية) ولكن ما سأكتبه عبارة عن خواطر من خلال علاقتي بيوسف درويش في مسيرة كفاحه والتى استمرت أكثر من ستين عاماً والتى تحتوى على الكثير والكثير من مواقفه الكفاحية المشرفة في خدمة الشعب المصري ككل والطبقة العاملة المصرية بشكل خاص ، ولهذا فسوف أكتفى بذكر بعض المواقف والأعمال التى شاركت فيها يوسف درويش أو عاصرت قيامه بها كشاهد عيان على ذلك : ليس بقصد تمجيد يوسف درويش فقط ، ولكن أملاً أن يجد الجيل الجديد من شباب المكافحين والمستعدين للعمل والتضحية من أجل الكادحين المصريين ومن أجل الطبقة العاملة المصرية ومن أجل الهدف المستقبلي الذى يتحقق به إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، بأمل أن يجد هؤلاء من مسيرة كفاح يوسف درويش ما يساهم في نضالهم الطويل الشاق .

بداية ارتباط يوسف درويش بالعمال وحيازته على ثقتهم :

كنت رئيساً للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها منذ عام ١٩٣٨ بعد تخرجي من مدرسة الفنون التطبيقية قسم النسيج والتحاقي بالعمل بمصنع نسيج الأقمشة الحديثة لصاحبها هنري بيار وشركاه بشبرا الخيمة ، وكنت عضواً في (هيئة تنظيم الحركة العمالية) كان هدفها الأول هو تخليص النقابات العمالية من المثقفين من محامين ومهندسين وأطباء الذين سيطروا على النقابات العمالية وسخروها لمصالحهم الخاصة ومصالح الأحزاب التى ينتمون إليها

وفي عام ١٩٤٢ تقريباً قدم المرحوم / محمود محمد العسكرى الذى كان سكرتيراً عاماً للنقابة وبتزكية من المرحوم / محمد يوسف المدرك الذى ساعدنا على تحقيق استقلالية النقابة العامة وخروجها من دار اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبيل / عباس حليم واتخاذها دار مستقلة في شارع خمارويه بشبرا مصر ، قدم محمود العسكرى لمجلس إدارة النقابة العامة الأستاذ / يوسف درويش المحامى العام أمام المحاكم المختلطة ، في وقت كانت الغالبية العظمى من أصحاب مصانع النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة والقاهرة من الأجانب الذين لا يمكن مقاضاتهم إلا أمام المحاكم المختلطة نظراً لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية ، واذكر هنا أن يوسف درويش بمعادلة قدمها إلى الجامعة المصرية على تأهيله للدفاع أمام المحاكم الوطنية المصرية أيضاً .

وفي البداية تحفظت بشكل كبير حيال تردد الأستاذ / يوسف درويش على دار النقابة بشبرا البلد نظراً لما لمسته من أضرار سيطرة المثقفين على النقابات تحت أسماء مستشارين ، خاصة وان جهود هيئة تنظيم الحركة العمالية كانت قد بدأت تؤتي ثمارها واستقل بالفعل عدد من النقابات القوية والفاعلة وكان من بينها النقابة التي كنت رئيساً لمجلس إدارتها ، واذكر أنني سألت المرحوم / محمد يوسف المدرك عما يدعو هذا المحامى إلى كثرة التردد على دار النقابة وخوفي من أن يكون هدفه مثل غيره هو تسخير النقابة لخدمة أغراضه الخاصة ، وما زلت اذكر ما قاله لي المدرك بحروفه وكلماته :

" ده محامي من نوع خاص ، تخلص من صفته ووضعه الطبقي كواحد من الموسرين وتبنى فكر الطبقة العاملة والاشتراكية وسوف تثبت لك الأيام أنه لا يقل إخلاصا وتضحيه عني وعنك "

وقد تحقق ذلك بصورة دفعتني كما دفعت الآلاف من العمال ليس من بين عمال النسيج الميكانيكي فقط ولكن أيضاً من عمال مختلف المهن وخاصة من القيادات العمالية المخلصة في القاهرة ، ثم اتسعت ثقة العمال في يوسف درويش لتصل إلى قيادات وجماهير عمالية في بعض مناطق التجمعات العمالية الأخرى .

وقد حصل يوسف درويش على هذه الثقة بجداره وبأسلوبه التى اتبعه في التعامل معنا والذى جوهره تقديم الخدمة مهما كان في تقديمها من مشاق دون اشتراط الحصول على المقابل، وتقديم النصح والاشتراك في المناقشات دون تعالى أو زعامية أو أستاذية وضمن ما قدمه يوسف درويش.

من الناحية القانونية: كان يترافع في قضايا العمال أمام المحاكم المختلطة ضد أصحاب المصانع الخواجات مقابل الأجر الرمزي الذى تقدمه له النقابة دون مناقشة وكثيراً ما كان يتم ذلك بدون أجر على الإطلاق.

كان يحضر مع العمال الذين يقبض عليهم بسبب قيادتهم للإضرابات والإعتصامات عند التحقيق معهم أمام البوليس والنيابة وأمام المحاكم إذا قدم العمال لمحاكمتهم أمامها، وكان يتم بأجر رمزى وأحياناً بدون اجر واذكر أنه عندما كان يقبض على عامل أو أكثر بسبب إضراب أو اعتصام، ونذهب إليه في بيته ونطلب منه حضور التحقيق كان لا يتردد في النزول معنا بمجرد ارتداء ملابسه حتى لو كان ذلك في وقت متأخر وأحيانا بعد منتصف الليل.

وكمثال على المساعدات التى قدمها يوسف درويش للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها من غير الأعمال القانونية وبدون أجر اذكر عندما قررت النقابة عمل مدرسة بدارها رقم ٤٩ شارع سعد زغلول بشبرا البلد حيث قدم لنا كثيراً من الأفكار والخبرات التى اكتسبها من اشتراكه في إنشاء مدارس لتعليم العمال في حى السبتية الذى كان يسكن فيه والتى ساعدت على نجاح تلك المدرسة التى كان بها ثلاثة فصول الأول لمحو الأمية وتعليم القراءة والكتابة والثانى لتدريس مواد الدراسة في مستوى الشهادة الابتدائية القديمة من تاريخ وجغرافيا وعلوم بالإضافة إلى اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وهذه كان يقوم بالتدريس فيها يوسف درويش بلا مقابل والثالثة كنت أقوم بالتدريس فيها لمواد التكنولوجيا الفنية في المصانع والشركات وهى التى كانت قاصرة على غالبيتها العظمى على الخواجات من جنسيات مختلفة، وبالإضافة لذلك قدم يوسف درويش بعض الخرائط ووسائل الإيضاح وحتى المقاعد التى يجلس عليها الدارسون،

ونجحت المدرسة التي كانت تعمل ورديتين ، الأولى صباحية للعمال الذين يشتغلون في وردية المساء والثانية مسائية للعمال الذين يعملون في وردية الصباح .

وبهذه الطريقة وهذا الأسلوب - تقديم الخدمات كواجب دون انتظار المقابل - وبهذا التواضع وعدم التعالى والتبسط في معاملة العمال ، استطاع يوسف درويش أن يقنع العمال والقادة النقابين أنه محام من نوع خاص كما قال لى المدرك وان يحصل على ثقتهم في التعامل معهم حتى استطاع أن يكون مستشاراً لحوالي ثمانين نقابة في أواسط أربعينات القرن العشرين كما شجع ذلك العمال على دعوة يوسف درويش للاشتراك في مناقشة الأمور التى تهمهم .

تكـــوين الحلقة الضيقة :

عن طريق اختيار المدرك والعسكرى وبمساعدة يوسف درويش ، تم انتقاء مجموعة ضيقة من العمال توسموا فيهم نضج الوعى الطبقي وكنت منهم وتكونت منا حلقة ضيقة بدأت تعقد اجتماعات منتظمة فى أوقات غير دورية وان كانت ناضجة إلى حد كبير ، حيث كان الاجتماع يعقد على أساس جدول أعمال تبدا بالنقد الذاتي ثم النقد ثم مراجعة التكليفات فى الاجتماع السابق وما تم فيها ثم تحديد خطة العمل فى المرحلة القادمة وتوزيع التكليفات ، وتطور جدول الأعمال بعد ذلك فأضيف إليه تحليل الموقف السياسي ، وأما دراسة أوضاع الطبقة العاملة وظروف عمل العمال فى مواقع التجمع العمالي المختلفة فكانت بندا ثابتاً يستند إلى الأخبار التى تصلنا عن طريق مكتب الأعمال النقابية وكذلك ربط العمل النقابي والعمالي بالعمل السياسي .

كانت الحلقة الضيقة تضم أكثر من عشرة من القيادات العمالية والنقابية ، أذكر منهم كما تعيه الذاكرة :

الشيخ محمد عبد الرحيم : رئيس النقابة العامة لعمال البواخر البحرية .

محمد مدبولى سليمان : سكرتير عام نقابة عمال البواخر البحرية .

محمود محمد العسكرى : سكرتير عام النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها .

محمود محمد قطب : وكيل النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها .

طه سعد عثمان : رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها.

سيد محمود حسن وشهرته سيد جزيه : رئيس النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي .

عبد الرازق عبد الرحمن : رئيس النقابة العامة لعمال الصيدليات ومخازن الأدوية .

محمود حمزة : رئيس النقابة العامة لعمال الأحذية بالقاهرة .

محمد رفعت حسيب : رئيس نقابة عمال المحلات العمومية .

محمد كامل البخارى : عضو نقابة عمال المحلات العمومية .

عبد الفتاح قنديل : سكرتير عام نقابة عمال المحلات العمومية .

وقد أصدرت هذه المجموعة الضيقة عدة منشورات بتوقيع (طليعة العمال) ومنشور عن مشكلة البطالة ومنشورات عن رأى العمال في نقد مشروعات القوانين التى تتقدم بها الحكومة للبرلمان ، واذكر أن أهم منشور احدث ضجة كبيرة في صفوف العمال وأجهزة الأمن أيضا كان بعنوان (كونوا لجان الإضراب - كونوا صناديق الإضراب) خاصة أننا أرسلنا هذا المنشور بالبريد لنحو ١٨٠ (مائة وثمانين) نقابة على نطاق القطر ، وقد علمنا بعد ذلك أن بعض القيادات العمالية الشريفة قد كونوا في نقاباتهم لجاناً للإضراب ولجاناً لصناديق الإضراب وان كانت قد أخذت أسماء مختلفة مثل لجنة التضامن أو لجنة المساعدات الخيرية أو غيرها من الأسماء ، كما قام بعض أعضاء الحلقة الضيقة بنشر مقالات في المجلات العمالية والصحف اليومية بأسمائهم أحياناً وبأسماء مستعارة في بعض الأحيان وكانت مسودات تلك المقالات تعرض على الحلقة الضيقة لمناقشتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها .

صندوق الخدمة الاجتماعية :

ومن التنفيذات الناجحة لنداء تكوين لجان الإضراب وصناديق الإضراب ما قامت به النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها حيث كونت أداة تحت اسم (صندوق الخدمة الاجتماعية) وقدم يوسف درويش مشروع اللائحة الداخلية لهذا الصندوق وساعد في اتخاذ إجراءات تسجيل الصندوق في وزارة الشئون الاجتماعية باعتباره إحدى الجمعيات الخيرية .

واذكر وفق ما تعيه الذاكرة وما سبق أن دونته في مذكراتي الخاصة أن لائحة صندوق الخدمة الاجتماعية كانت تنص على أن الصندوق هيئة مستقلة تخضع لإشراف مجلس إدارة النقابة العامة وله اشتراك خاص مساو لاشتراك العامل في النقابة وله أوراقه وسجلاته وإيصالاته المستقلة به ، أما مهام الصندوق فقد نصت اللائحة على مساعدة العامل المشترك في الصندوق والذى يسدد سته شهور متصلة قبل تعطله في النقابة والصندوق وذلك بمنحه مساعدة تصل إلى ثلاثة أرباع ما كان يحصل عليه من أجر قبل تعطله وتوسيعاً في استخدام هذا البند اعتبر مجلس إدارة النقابة العامة أن كل عامل يضرب عن العمل ويترتب على ذلك عدم حصوله على أجر ، يعتبر متعطلا حتى يعود لعمله ، وطبقاً لذلك كان صندوق الخدمة الاجتماعية في الحقيقة صندوق إضراب وكان له دور كبير بل ورئيسي في نجاح الغالبية العظمى من الإضرابات التى قام بها عمال النسيج الميكانيكي بعد أن افشل الصندوق سلاح أصحاب المصانع في استخدام الجوع وصراخ البطون في إجبار العمال على العودة للعمل مهزومين بعد فشل الإضراب .

انتخابات مجلس النواب ١٩٤٥ :

في أواخر عام ١٩٤٤ أقيلت وزارة الوفد وتقرر إجراء انتخابات لمجلس نواب جديد بدلاً من مجلسى النواب الذى كانت غالبيته من حزب الوفد والمؤيدين له ، وكنا قد طرحنا قبل ذلك بفترة موضوع ربط العمل العمالي النقابي بالعمل السياسي ، وكان من الطبيعي بمجرد الإعلان عن احتمال أجراء انتخابات مجلس نواب جديد أن

خصصت الحلقة الضيقة اجتماعات لمناقشة الموضوع انتهت إلى قرار بضرورة ترشيح عامل في دائرة شبرا الخيمة الانتخابية ، وبدأ التنفيذ بطرح الفكرة للنقاش في مجالس الإدارة وبين جماهير العمال للنقابات الثلاثة .

١- النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها .

٢- نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج الميكانيكي بالقاهرة .

٣- النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة .

وتقبلت جماهير العمال الفكرة بنجاح وحماس كبيرين ، واقرر من واقع المشاركة والمعايشة أن الحلقة الضيقة كانت هى غرفة العمليات التى كانت تطبخ فيها المشروعات العملية التى كانت تعرض للنقاش في اجتماعات العمال العامة واجتماع الآليات التى أدارت المعركة كمقترحات لمشروعات دون محاولة فرض تلك المشروعات وإنما كانت لا تتحول إلى قرارات ثم تنفيذ إلا إذا صدرت من الهيئة المختصة .

وقدم إلينا يوسف درويش مشروعا لخطة العمل أثناء المعركة الانتخابية ، وقدم هذا المشروع إلى نقابات النسيج الثلاثة بعد إقرار الحلقة الضيقة له ومن أهم بنود المشروع :

١- اتفاق النقابات الثلاثة على شخص واحد يكون مرشحاً وممثلاً للجميع ويحوز رضاهم .

٢- تكوين لجنة انتخابية عامة من ممثلى النقابات الثلاثة لإدارة المعركة .

٣- الاعتماد على تمويل المعركة على مساهمات العمال بقروشهم .

٤- تكوين لجان انتخابية فرعية في القرى والعزب للقيام تطوعاً بالدعاية .

٥- تأييد أى عامل في أية منطقة أخرى يرشح نفسه مستقلاً عن الأحزاب .

٦- وأخيراً إعداد برنامج يشمل المطالب الوطنية العامة والمطالب الخاصة بكل الكادحين وعلى رأسهم العمال والفلاحون ثم المطالب الخاصة بأهالي الدائرة.

ولست بصدد الحديث تفصيلاً عن هذه المعركة الانتخابية البرلمانية وما تم فيها ونتائجها ولكني بالنسبة لموضوع الحديث هنا انه تم ترشيح المرحوم/ فضالي عبد الجيد الذى كان وقتئذ رئيساً للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها في دائرة شبرا الخيمة ومحمود أمين علي زعيم عمال الفيوم وعامل النقل الميكانيكي في الفيوم ومحمود مصطفى عامل النقل المشترك في الإسكندرية وتم تبادل التأييد بسفر الزميل محمود محمد العسكرى إلى الإسكندرية وسفرى إلى الفيوم لإعلان تضامن وتأييد عمال القاهرة وضواحيها لمرشحي العمال في المنطقتين .

وبالنسبة ليوسف درويش فإنني اذكر انه لم يتخلف عن اجتماع واحد من اجتماعات الحلقة الضيقة كما أنه حضر عدداً من اجتماعات اللجنة الانتخابية العامة برضاء جميع أعضائها الذين وثقت غالبيتهم العظمى في يوسف درويش واخلاصه لقضية الطبقة العاملة وتقديم كل ما يمكنه من مساعدات دون غرض أو انتظار مقابل بل كان يدفع أحيانا واقر هنا حتى ذلك الوقت من أول عام ١٩٤٥ لم يكن بعض أعضاء الحلقة الضيقة وأنا منهم يعلم أن مع يوسف درويش مجموعة أخرى من المثقفين الاشتراكيين الذين عرفوا وقتئذ بجماعة (الفجر الجديد) والذين علمت - فيما بعد أن من بينهم صادق سعد وريمون دويك وأحمد رشدى صالح وأبو سيف يوسف ومحمد إسماعيل وغيرهم .

سفر المدرك لمؤتمر النقابات العالمي ١٩٤٥ :

اتسع نشاط اللجنة الضيقة وتوسعت العضوية حول الحلقة الضيقة حتى زادت على الثلاثين قائداً عمالياً ونقابياً ، كما اتسعت دائرة اتصالاتها لتصل الى عديد من مناطق التجمع العمالي خارج القاهرة في كوم أمبو وبنى سويف والفيوم والمحلة الكبرى والإسكندرية وكفر الزيات وبورسعيد والسويس ودمياط وخط حلوان ، وكان مكتب الأعمال النقابية في ١ ش الباب الشرقي بالأزبكية بالقاهرة مركز الإشعاع في تبادل الخبرات والتأييد.

وفى نفس الوقت ظلت الحلقة الضيقة بتكوينها الأول تعمل بتطور انضج والتى بدا يوسف درويش والمدرك والعسكرى يمدونها بالأفكار الاشتراكية وبمقومات زيادة الوعى الطبقي العمالي ، فقرأنا منفردين أدبيات الماركسية مثل تطور المجتمع ، والبيان الشيوعي ، وتاريخ حزب العمال الروسي ، وما العمل ، وخطوة للأمام وخطوتان إلى الخلف وغيرها .

وعندما أعلن عن عقد مؤتمر النقابات العالمي بباريس في سبتمبر ١٩٤٥ ، وضياع فرصة حضور الاجتماع السابق في يناير ١٩٤٥ بلندن بسبب إصرار المسئولين في الحكومة على أن يكتفي بتمثيل مصر في الاجتماع بواسطة سفير مصري في لندن ، اجتمعت الحلقة الضيقة بحضور يوسف درويش وقررت العمل على إرسال عامل لتمثيل نقابات عمال مصر في المؤتمر العالمي بباريس في سبتمبر ١٩٤٥ ، وقررت الحلقة الضيقة تكوين لجنة تحضيرية لإتمام هذا العمل وعلى أن تكون هذه اللجنة التحضيرية منظمة عمالية باسم (اللجنة التحضيرية لمندوبي نقابات عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي) وان يفتح باب الانضمام إليها أمام جميع النقابات العمالية المستقلة والشخصيات العمالية الشريفة الممثلة لكتل عمالية على نطاق القطر المصري ، وتقرر أن يعقد اجتماع عمالي عام يدعو إليه محمد يوسف المدرك على أن يعقد بدار نقابة عمال المحلات العمومية ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة والتى كان رئيسها وبعض أعضائها في اللجنة المؤسسة التى تضم أكثر من ثلاثين قياده عمالية والتى كانت اجتماعاتها قد انتظمت وان كان بشكل غير دورى في مقر نقابة عمال المحلات العمومية رغم أنها تضم القيادات العمالية والنقابية من مهن عديدة .

وبعد أن أعدت الحلقة الضيقة كل تفاصيل خطوات التنفيذ في اجتماعات حضرها كلها يوسف درويش بصفته مستشاراً لعديد من النقابات المستقلة القوية الفاعلة وحددت اللجنة الموسعة يوم ٣٠ سبتمبر للاجتماع العام بدار نقابة عمال المحلات العمومية لإعلان اللجنة وانتخاب رئيسها وسكرتيرها ومناقشة مشروع البرنامج وكل الخطوات العملية ثم انتخاب المندوب الذى سيعمل الجميع على إنجاح سفره إلى المؤتمر العالمي باعتباره ممثلاً لنقابات عمال مصر . وعلى أن يزكى في الاجتماع

العام محمد يوسف المدرك رئيساً للجنة التحضيرية وطه سعد عثمان سكرتيراً لها وعلى أن يزكى أيضا انتخاب محمد يوسف المدرك ليكون المندوب . وقد وافق الاجتماع العمالي العام على كل ما عرضته اللجنة الموسعة بما فيه قرار بأن يقتصر تمويل عملية سفر المدرك على تبرعات ومساهمات نقابات العمال وأفراد العمال ورفض أية مساعدة مالية من أى فرد أو اى جهة غير عمالية حتى من الجهات الحكومية .

ولما كان حديثي هنا قاصراً على نشاطات يوسف درويش الكفاحية من أجل مصالح الطبقة العاملة المصرية ، فإنني سأذكر واقعة شاركت يوسف درويش فيها وفيما يتعلق بموضوع سفر المدرك إلى باريس ، وبعد أن تم جمهرة فكرة تمثيل عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي واذكر أنني في سبيل ذلك سافرت مع محمد يوسف المدرك إلى خط قناة السويس واستطعنا جمع تفويضات للمدرك من ١٠٢ نقابة بلغ عدد العمال المشتركين فيها ثمانين الف عامل وجمعنا أيضاً مبلغاً من مساهمات العمال وتبرعاتهم يكفى لسفر المدرك إلى باريس ، عندئذ اتخذت إجراءات السفر وحجز مقعد للمدرك على الطائرة التى تغادر مطار القاهرة إلى باريس في الساعة الثامنة والنصف صباحاً ، وقبل الساعة الخامسة صباحاً كان عدد كبير من العمال ومعهم يوسف درويش يحيطون بالمدرك لتوديعه عند سفره ، وفى الساعة الخامسة صباحاً استدعى المدرك لمكالمة تليفونية عاجلة وعاد منها ليبلغنا أنه قد ابلغ بعدم سفره على طائره اليوم لعدم وجود مكان له عليها .

ولم يكن لذلك معنى إلا شغل المقعد الذى كان محجوزا له بآخر مما أشعرنا بان هناك مؤامرة خبيثة لتعطيل سفر المدرك حتى لا يحضر جلسة افتتاح المؤتمر العالمي وبالتالي اعتماد المدرك ممثلاً لنقابات عمال مصر مما يفسح المجال لغيره للحصول على هذه الصفة، وقبل أن نفيق من الصدمة ، أخبرني يوسف درويش بأنه لا يجب الاستسلام للمؤامرة وان لابد من العرض على السفير الفرنسي بالقاهرة وطلب تدخله لتصحيح هذا الوضع الخاطئ .

ذهبت مع يوسف درويش وبصحبتنا العاملين المرحومين عبد العليم علي عمارة وعبد المقصود أبو زيد وبعد جهد وصلنا إلى منزل السفير الفرنسي بالزمالك الذى كان قد انتقل من مسكنه الحالي قبل يومين فقط ولم يرشدنا إليه إلا بائع اللبن ، وفوجئ السفير وزوجته ولاحظنا ارتباكهما عند فتح الباب لولا أن أسرع يوسف درويش إلى محادثتهما بالفرنسية التى يجيدها كأبناء فرنسا ، مما جعلهما يطمئنان قليلاً ، ثم زاد اطمئنان السفير بعد أن انتهى يوسف درويش من عرض المشكلة الذى هدد في نهايته بإرسال شكوى عاجلة إلى وزير الطيران الفرنسي الذى كان يوسف درويش يعلم انه عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي ويثق في تدخله العاجل .

اعتذر السفير الفرنسي بأنه لا يستطيع أن يعد بشيء نظراً لضيق الوقت ولكنه يعد فقط ببذل كل جهده لكى يسافر المدرك اليوم فان لم يتمكن فسوف يسافر المدرك على أول طائرة متجهة إلى باريس وان كانت غير فرنسية ، وعدنا بالتاكسي نحن الأربعة لنخبر زملاؤنا بما حدث مما دعا بعض الزملاء إلى الاستعداد لمغادرة الفندق ، ولكن يوسف درويش طلب من الجميع عدم مغادرة فندق المطار فقد تنجح مساعي السفير الفرنسي ويسافر المدرك على طائرة اليوم مهما كان الأمل في ذلك ضعيفاً ، وفي الساعة الثامنة وقبل قيام الطائرة بنصف ساعة فقط ، استدعى المدرك لمكالمة تليفونية عاجلة وعاد إلينا فرحاً ليخبرنا بأنه سوف يسافر الآن ، وقررنا أن نذهب إلى السفير الفرنسي بمنزله بالزمالك لنشكره ، على جهده الذى كلل بالنجاح وسفر المدرك ، وقد رد السفير الفرنسى كما ترجم إلينا ذلك يوسف درويش بأنه أمر بتأخير سفر الحقيبة الدبلوماسية الفرنسية وان يسافر المدرك إلى باريس على المقعد الذى كان مخصصاً لسفرها .

لجنة العمال للتحرير القومي :

قررت الحلقة الضيقة بعد مناقشات عديدة تكوين حزب سياسي علني مستقل للطبقة العاملة المصرية ، وعند مناقشة خطوات التنفيذ وجدنا ان من المستحيل أن يتم مناقشة وإقرار تلك الخطة التى عرض مشروعها يوسف درويش وبصورة تكفل

إخراج العمل بنجاح في مناقشات اجتماعات اللجنة الضيقة التى كانت تتم فى الأماكن العامة أو دور النقابات أو منازل الأعضاء ولأوقات قصيرة نسبياً وان الأمر يحتاج إلى مكان يتم فيه الاجتماع لمدة أيام، وعندئذ عرض يوسف درويش ان يضع شقته التى كانت تقع فى الدور فوق الأرضى بشارع جلال الملك بالسبتيه بالقاهرة ، وكنا قد عرفناها أثناء عقد بعض الاجتماعات بها ، وفى اجتماع مطول فى تلك الشقة زاد على ما اذكر عن ثمانى ساعات استقر الرأى إجماعياً على الاتى :-

١- أن يكون الاسم الذى تعلن به الهيئة هو (لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة) واستبعد وضع كلمة (حزب) في الاسم إلى أن نستكمل الهيئة مقومات حزب سياسى كامل قادر على أن ينطق باسم الطبقة العاملة المصرية .

٢- أن يعد برنامج للجنة يعلن عند إعلانها ويشمل القضية الوطنية والمطالب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجميع الكادحين من عمال وفلاحين وصغار تجار وصغار موظفين وغيرهم وحتى جنود الجيش والبوليس وكلف يوسف درويش بإعداد مشروعه لمناقشته .

٣- أن يعد بيان باسم اللجنة موجه إلى الشعب المصرى يفضح موقف الأحزاب السياسية والمتسيسين ويبتعدوا عنهم ويثقوا في لجنة العمال للتحرير القومى .

٤- أن تعد خطه تفصيلية بسرية كاملة لطبع البرامج والبيان وإعدادهما للتوزيع في أول يوم يعلن فيه إلغاء الأحكام العرفية التى كانت معلنه في مصر وكلف بعملية الطبع وتأمينها محمود العسكرى وطه سعد عثمان .

٥- وأخيرا أن يعقد معسكر عمل دائم لمدة أسبوع بشقة يوسف درويش التى كانت تتكون من أربع غرف واسعة وصالة كبيرة في بيت قديم لمناقشة خطة التنفيذ وإقرار كل التفاصيل على إلا يغادر أحد الشقة في تلك الفترة إلا صاحبها وزوجته الأولى السيده (اونية) لتدبير احتياجات معيشتنا .

وعقد معسكر العمل لمدة أسبوع حضره جميع أعضاء اللجنة المصغرة وانتهى إلى الموافقة الاجماعيه على جميع التفاصيل التى ليس هنا مكان ذكرها .

وكانت خطة توزيع البرنامج والبيان التى كلف بها يوسف درويش والتى تبدأ بعد وصول المطبوعات إلى شقته تقضى بان يعقد معسكر عمل جديد يتكون من ستة عشر عاملاً من عمال النسيج الذين اختيروا على الفرازة عرض عليهم موضوع اللجنة وتوزيع البرنامج والبيان ووافقوا على العمل بحماس مع المحافظة على السرية التامة حتى عن أسرهم واقرب الناس إليهم بل وزملائهم الذين لا يشكون في إخلاصهم للطبقة العاملة ولكنهم لم يختاروا لهذا العمل قسم الفريق إلى قسمين ثمانية للعمل في الصباح ممن يعملون في مصانعهم في المساء وثمانية للعمل في المساء ممن يعملون في مصانعهم في الصباح وعلى أن يحضر مع كل فريق واحد فقط من اللجنة المصغرة بالتناوب ، واحضر يوسف درويش دليلاً لكتابة عناوين من سيرسل إلى كل منهم خطاب به نسخة من كل من البرنامج والبيان وخطاب طلب الانتماء للجنة كمناصر .

قمت أنا ومحمود العسكرى بمهمة طبع البرنامج والبيان وخطاب التأييد بمطبعة المكتب الثقافي الدولى بشارع الأهرام وهنا اذكر بالعرفان بالجميل أن مدير المطبعة واذكر أن اسمه كان (ممتاز) وكذلك صاحب المطبعة اللذين وجدنا من وطنيتهما وحماسهما لنجاح العمل ما لا يمكن التعبير عنه بالكلمات ولم يكونا يقلان عنا حرصاً على إتمامه رغم ما كانا يتعرضان له من مخاطر في ظروف الأحكام العرفية وتردد مخبرى البوليس السياسى على المطبعة ، ولكن طبعنا المجلة التى كنا نصدرها في هذه المطبعة كان غطاءاً أمنياً ممتازاً لترددنا على المطبعة .

وأذكر أنه بعد الانتهاء من الطبع وتجهيز اللفات للنقل وكنت أنا ومحمود العسكرى مع الاسطى ممتاز نعد خطة نقلها من المطبعة ، فوجئنا بإشارة من صاحب المطبعة بان أحد مخبرى البوليس السياسى في مكتب صاحب المطبعة ، فقمنا بسرعة بتغطية المطبوعات برزم الورق الأبيض ونمت فوقها وغطونى بجاكتتى وكأننى نائم منذ فترة ، ودخل المخبر إلى عنبر الات الطباعة فأخبروه بأنى نائم ومر على ماكينات الطباعة فوجد عليها بعض صفحات مجلة الضمير معده للطبع فاخذ نسخة من بروفتها وانصرف .

كان لابد إزاء ذلك ومحافظة على المطبعة وصاحبها ومديرها وعلى أنفسنا وعلى العمل الذى بذل فيه جهد كبير ووقت طويل أن ننقل المطبوعات في صباح اليوم التالى وقبل الموعد المعتاد أن يمر فيه مخبرو البوليس السياسى ، وتنفيذاً لذلك فتح ممتاز المطبعة مبكراً، وفى الساعة السابعة صباحاً كنت أركب سياره أجرة ومعى ربط الأوراق المغلفة جيداً حتى لا يرى ما بداخلها متوجهاً إلى منزل يوسف درويش بشارع جلال الملك وفق اتفاق سابق ، وبعد أن تم نقل المطبوعات من السيارة إلى أمام شقة يوسف درويش ، فوجئت بسيدة عجوز تخرج من الشقة المجاورة وأخذت تصرخ ما هذا ـ ما هذا وفتح يوسف درويش الذى كان في إنتظارى باب شقته وشخط في العجوز قائلاً : (مالك بها _ هذه أوراق تخص مكتبى) فأسرعت إلى شقتها وأغلقت الباب .

بدأ عمل المعسكر الثاني الخاص بالتغليف والإعداد للتوزيع وإعداد الطرود التى ستسلم إلى النقابات والتجمعات العمالية وكذلك الخطابات التى ستلقى في صناديق البريد الرسمية وصناديق البريد بالمنازل وتوضع من تحت أبواب الشقق والبيان الذى سيوزع على نطاق واسع والذى ستلصق نسخ منه على أعمدة الإنارة في الشوارع وعلى الحوائط وغيرها .

وفى صباح يوم ٧ أكتوبر كانت مجموعات العمال الذين بلغ عددهم على ما أذكر ثلاثين فرداً تخرج من شقة يوسف درويش ومع كل منهم ما كلف بتسليمه باليد وإرساله بوصعه في صناديق البريد ولم يأت مساء ذلك اليوم إلا وكانت شقة يوسف درويش نظيفة تماماً حتى قمت حسب تكليف الحلقة الضيقة بنقلها إلى مقر مكتب الأعمال النقابية الذى كان عنوانه (شارع الباب الشرقى بالأزبكية بالقاهرة) على المطبوعات باعتباره مقراً للجنة العمال للتحرير القومى وعم التوزيع مناطق التجمع العمالى من أسوان إلى الإسكندرية وخط القناة .

الغيت الأحكام العرفية يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٥ ، ولم ينته ذلك اليوم إلا وكانت مطبوعات اللجنة من برنامج وبيان وخطاب في أيدى جماهير واسعة من العمال وكذلك في يد كثير من الشخصيات العامة مثل رؤساء المصالح الحكومية والعمد

والمشايخ ونظار المدراس الإلزامية في القرى ونظار المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والمحامين والأطباء وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ، مما احدث ذعراً في كل أجهزة الدولة وخاصة وزارة الداخلية لدرجة دفعت وزير الداخلية ورئيس الوزراء وقتئذ يستدعينا لمقابلته لمدة بلغت خمس ساعات ليس هنا مجال الحديث عنها لان يوسف درويش لم يكن اسمه ضمن الموقعين على المطبوعات التى نشرت وبذلك لم يدع للمقابلة .

مجلـــة الضمـــير

كنا قد اتفقنا من قبل على ضرورة إصدار مجلة شهرية ولو بتأجير رخصتها لتكون لسان حال لجنة العمال للتحرير القومي عند إعلانها ، أثناء زيارتي لاسرتي ببني سويف قابلت الدكتور / عبد الكريم أحمد السكرى المعروف بميوله الاشتراكية وأثناء الحديث علمت منه أنه صاحب رئيس تحرير مجلة اسمها (الضمير) وان جماعة من طلبة الجامعة قد استأجروها منه ويقومون الان بإصدارها وطبعها في مطبعة المكتب الثقافي الدولي ، ولما عرضت عليه أمر تأجيرنا للمجلة وإصدارها دون اى تدخل منه وافق بحماس وقابلته أنا ومحمود العسكرى بمكتب صاحب المطبعة حيث كتبنا معه العقد على ان تصدر المجلة أسبوعية بإدارة /محمود محمد العسكرى وسكرتارية / طه سعد عثمان وتنازل عن حقه فى إصدار الأعداد الثلاثة الأولى تشجيعاً لنا وحتى يمكن معرفة العمال بها والإقبال على شرائها وبعد إعلان لجنة العمال للتحرير القومي صدر العدد التالى لذلك من مجلة الضمير وعلى صدر صفحته الأولى وبالبنط الكبير (لسان حال لجنة العمال للتحرير القومي) .

أما عن مجلة الضمير ويوسف درويش فأنه بجوار اشتراكه في مناقشة كل ما يتعلق بالمجلة في الحلقة الضيقة وفى لجنة تحرير المجلة التى توسعنا في عضويتها ، فان يوسف درويش قد كتب عدة مقالات في مجلة الضمير نشرت باسم (خيرى محمود) وعندما قبض علينا المدرك والعسكرى وطه سعد لسؤالنا عما نشر بالمجلة والذى

اعتبرته النيابة تحريضاً على قلب نظام الحكم وتحريضاً للفلاحين على ملاك الأرض وتحريضاً للعمال على الرأسماليين ، اقر محمود العسكرى في التحقيق انه محرر المقالات الموقعة باسم خيرى محمود كما أقريت أنا بتحرير المقال الموقع باسم محمود أمين على زعيم عمال الفيوم وكذلك المقال الموقع باسم (إسكندرانى) والذى أرسله إلينا الزميل/ عبد الحميد شيحه رئيس نقابة عمال شركة فورد بالاسكندرية وبعد انتهاء التحقيق معنا بمعرفة نيابة الصحافة وحولنا إلى سجن مصر (قره ميدان بالقلعة) بادر يوسف درويش وزملائه بتقديم عرائض للسجن بطلب معاملتنا مع من يتلقون الغذاء الملكى والملابس من خارج السجن وبهذا لم نتعرض لحلق الشعر وخلع الملابس المدنية مع لبس ملابس السجن ، وكان الطعام يصلنا في الوجبات الثلاثة في عامود مخصص لكل واحد منا ثم طلبوا معاملتنا معاملة الصحفيين فوضع كل واحد منا في دوره في غرفه بها سرير ولمبة للإنارة وجاءونا في تلك الفترة محمد عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ الوفدية وإسماعيل عبد المولى رئيس تحريرها وحسين دياب رئيس اتحاد خريجى الجامعة والدكتور محمد بلال وكانوا متهمين أو محكوم عليهم بتهمة العيب في الذات الملكية .

ومنذ الأيام الأولى للتحقيق معنا في قضية مجلة الضمير قام يوسف درويش وزملاؤه الذين لم أكن أعرفهم ولا قابلتهم بعد بتوكيل اثنين من كبار المحامين الوطنيين هم عبد الرحمن الرافعى بك والدكتور زهير جرانه .

ومن ناحية معيشتنا في السجن بقينا منذ دخولنا سجن مصر (قره ميدان بالقلعة) بعد انتهاء التحقيق معنا نعامل معاملة المحبوسين احتياطياً بنظام (الملكى) وهذا معناه أن نبقى بملابسنا العادية ولا نلبس ملابس السجن ولا نحلق شعورنا ونتلقى غذاءنا يومياً في الصباح والمساء عن طريق متعهد توريد الأغذية الملكى للمحبوسين الذين يدفعون ثمن ذلك ثم عن طريق اسرة المدرك التى كانت تقوم بغسيل ومكوة ملابسنا أيضاً ، وقد ابتكرنا طريقة للتراسل بيننا وبين زملائنا خارج السجن لا أريد الكشف عنها لأنها مازالت من جهة نظرى صالحة للاستخدام حتى اليوم وعن هذه الطريقة كان زملاؤنا يتابعون أخبارنا ونعرف منهم كل ما يريدون

إخبارنا به ، خاصة حول القضية التى تم تأخير نظرها بضغط أجهزة الأمن شهوراً وأخيراً صدر الحكم في ٣٠ مايو ١٩٤٦ بعد خمسة أشهر كاملة ليقضى بمعاقبة طه سعد عثمان بالحبس ثلاثة أشهر وتغريم الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى عشرين جنيهاً كان قد دفعها قبل ذلك كفالة وإفراج عنه وبراءة كل من محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف المدرك .

وخرجنا من السجن نحن الثلاثة في الساعة الخامسة من نفس يوم النطق بالحكم الذى تأجل مرات عديدة ، لنجد يوسف درويش ومحمد مدبولى سليمان ومحمود حمزه في انتظارنا ومعهم كاميرا حيث أخذت لنا صورة تذكارية ، ثم توجهنا إلى منزل محمد يوسف المدرك حيث تناولنا طعام العشاء الذى عرض علينا أثناءه الزملاء الذين استقبلونا عند باب السجن تقريراً عن الوضع الراهن وقتئذ في الحركة العمالية والنقابية المصرية والذى في نهايته أنه سيتم في الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم عقد إجتماع للجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر بدار نقابة عمال ترام القاهرة بشارع عبد العزيز ، وبالمناسبة فإن هذا المؤتمر كان قد تكون من قبل من وحده بين اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر ومؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، وترتب على هذه الوحدة تكوين اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر من قيادات عمالية ونقابية من التجمعات العمالية على نطاق القطر المصرى بدءاً من كوم إمبو في جنوب مصر وحتى منطقة قناة السويس والإسكندرية في الشمال ، وبعد مناقشة الوضع اتفقنا على أن يتوجه يوسف درويش إلى مكتبه ويتوجه الباقون إلى دار نقابة عمال ترام القاهرة لحضور الاجتماع الذى رأسه بتزكية الجميع محمد يوسف المدرك ، وانتخب بالإجماع أيضاً سكرتارية دائمة للمؤتمر من حسن كاظم وطه سعد عثمان ، وليس هنا مجال الحديث عما في هذا الاجتماع .

القبض على يوسف درويش في اجتماع تنفيذ قرار الإضراب العام :

في اجتماع سابق للجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات مصر قبل الإفراج عنا تقرر إرسال عريضة الى الحكومة برئاسة إسماعيل صدقى للمطالبة بمطالب عمال مصر وانتهت العريضة بتوجيه إنذار الى الحكومة بإجابة تلك المطالب خلال شهر وإلا اتخذ المؤتمر ما يراه ، وفى اجتماع لاحق وبعد تكرر مماطلة الحكومة اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر وقررت الدعوة الى الإضراب العام لجميع عمال القطر المصرى وتحدد لذلك يوم ٢٥ يونية ١٩٤٦ ونشر القرار فى عدد من الصحف القومية.

وبعد ظهر يوم ٢٣ يونية بدأت تتوافد على المقر المؤقت لمؤتمر نقابات عمال مصر فى دار نقابة عمال المحلات العمومية ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة ، بدأت تتوافد جموع من العمال بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية وفقاً لما تقرر من قبل من عقد اجتماع لاتخاذ الخطوات التنفيذية للإضراب العام بعد ذلك بيومين في ٢٥ /١٩٤٦/٦ – وبالمناسبة كان الدور الأول من المبنى كله دكاكين والدور الثاني تشغله نقطة بوليس الخازنداره . أما الدور الثالث فكان به مقر عديد من النقابات منها نقابة عمال المحلات العمومية – وفى نحو الساعة الخامسة بعد الظهر هاجمت قوات كبيرة من البوليس دار نقابة عمال المحلات العمومية وقبضت على كل من كان فيه ، وكان بين المقبوض عليهم محمود محمد العسكرى الذى كان بصحبته ابنته الطفلة (نور) ويوسف درويش الذى احتج بشدة على وضع الطفلة مع والدها في حجز النقطة كما احتج على القبض عليه لانه حضر إلى الدار كمحام ومستشار قانونى لعدد من النقابات الموجود مقرها بالدار فافرج عنه ثم عرضنا على النيابة للتحقيق مع جميع من قبض عليهم من العمال بتهمة التحريض على الإضراب ، ثم اختصت النيابة أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر بتهمة عقد اجتماع غير مشروع بهدف تنفيذ قرار الإضراب ، وقد استطاع يوسف درويش باتصالاته الخاصة أن يحشد عدداً كبيراً من المحامين للدفاع عنا أمام النيابة وخاصة من المحامين الوفديين الذين جاءوا أيضاً للدفاع عن المتهمين من أصحاب ورؤساء تحرير الصحف الوفدية التى نشرت قرار

الإضراب ، ثم روحلنا إلى سجن مصر مع قرار النيابة بحبسنا جميعاً (أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر وغيرهم) على ذمة قضية الاجتماع الغير مشروع حيث لم تكن النيابة قد انتهت من التحقيق في قضية التحريض على الإضراب وبذلك لم يرسل قرار الاتهام في تلك القضية إلى السجن مع أمر حبسنا أنا ومحمود العسكرى ومحمد مدبولى سليمان ، ولهذا افرج عنا نحن الثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر مع قرار النيابة بالإفراج عن جميع المتهمين في قضية الاجتماع الغير مشروع .

الهرب إلى كفر أبو محمود بالمنوفية :

أدركنا نحن الثلاثة أننا قد افرج عنا بطريق الخطأ لعدم وصول قرار حبسنا فى قضية التحريض على الإضراب ، خاصة وان قرار الاتهام فى قضية الاجتماع غير المشروع لم يشمل من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر سوانا نحن الثلاثة فقررنا الهرب ، وهذه قصة فيها كثير من الطرائف والمفاجآت بيننا وبين البوليس السياسى الذى كان يطاردنا وبعد إختفاءنا بمنزل عاملى النسيج المكافحين إسماعيل وفوزى حسنين فى شبرا مصر ، شعرنا أن أمرنا قد أوشك ان ينكشف فعرض العاملان على عمهما الوطنى الشهم أحمد افندى حسنين استضافتنا فى منزله بكفر أبو محمود ، واستطعنا الافلات من رقابة البوليس السياسى ان نصل الى مقر الاختفاء حيث افرد لنا حسنين الدور الثانى من منزله الواسع الذى تحيط به حديقة وقدمنا الى عائلته على أننا ضيوفه فى حدود ضيقة جداً من الافراد الموثوق بهم .

بقينا أنا ومحمود العسكرى فى هذا المكان خمسة أشهر كان يزورنا إسبوعياً الزميلان محمد يوسف المدرك ويوسف درويش لنقضى معاً يوماً شبه كامل ولم يتدخل في امرنا صاحب المنزل ولم نكن نراه إلا وهو يقدم لنا الطعام أو الشاى أو خدمه أخرى أو ندعوه للحديث والسمر أذكر بالإعزاز أننى ومحمود العسكرى قد استفدنا كثيراً في هذه الفترة خصوصاً بالقراءة والتى زادت كثيراً من ثقافتنا بجوار مساهمتنا في العمل النقابي عن طريق المناقشات مع المدرك ويوسف درويش ، واذكر أن هذه الفترة كانت السابقة مباشرة لإعلان منظمة الطليعة الشعبية للتحرير

والتي أمدنا المدرك ويوسف درويش بكثير من وثائقها ومقوماتها . واللذان أخبرانا في النهاية انه يمكن إنهاء هربنا دون التعرض للحبس مده طويله وقد سلمت نفسي للنيابة باعتبار أنني سمعت أنى مطلوب لها فأفرج عنى بعد التحقيق كما ورد في كتاب كفاح عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة ثم افرج عنى من سراى النيابة بعد دفع خمسة جنيهات كفالة .

في منظمة الطليعة الشعبية (طشت) :

أعلنت منظمة الطليعة الشعبية للتحرير في نوفمبر عام ١٩٤٦ ، وكان من الطبيعي أن أنضم إليها ، وعندما عقد مؤتمر منطقة القاهرة للمنظمة انتخبت مسئولاً تنظيمياً للمنطقة وكان المسئول التنظيمي العام للمنظمة هو يوسف درويش الذى طلب ان اتفرغ للمهمة الجديدة وان اترك العمل العلنى والجماهيرى فى منطقة شبرا الخيمة وخاصة بعد وجود كوادر عمالية واعية تستطيع ضمان استمرار وتقدم العمل الكفاحى بها وطبقاً لهذا الوضع أصبح على ان أقابل يوسف درويش فى اجتماعات تنظيمية متقاربة ، ولما كنت قبل ذلك لم أمارس العمل السرى إلا منذ تكوين الحلقة الضيقة وهى خبرة لم تكن تكفى للقيام بمهمة مسئول تنظيمى فى منظمة سرية وفى منطقة كبيرة كمنطقة القاهرة ، فقد حرص يوسف درويش على اعطائى جرعات مكثفة عن خبرة العمل السرى فى نواحى الأمان والسرية وتكوين المجموعات وربطها بالأقسام والمنطقة وحتى اختيار أرقام المجموعات وأرقام الأعضاء والأسماء المستعارة لهم كل ذلك بطريقه وأسس يمكن حفظها وتطبيقها والرجوع إليها بسهولة وبعد شهور قليلة كنت أشعر أننى أقوم بالمهمة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بأعمال المجموعات والمنطقة ومتابعتها التى كان يناقش معى فيها أدق التفاصيل ، واذكر كمثال على تطبيقى لقواعد الأمان التى تعلمتها من يوسف درويش أننى كنت اتابع خليه فى شبرا مصر مسئولها مدرس وكنت وقتئذ مدرساً بمدرسة الإسماعيلية الابتدائية بشبرا مصر ، وكنا نتعرض في الاجتماعات للنشاط في شبرا الخيمة وكان يحدثنى عن طه سعد زعيم العمال ولم يعرفنى إلا باسمى التنظيمي (خطاب) وفى آخر العام انتدابنا

نحن الاثنين للمراقبة في لجنه واحده من لجان امتحان الشهادة الابتدائية ، ووجدته يتبعني حتى وقعت أمام اسمي في دفتر الحضور وعرف أنني طه سعد ، وفي أول اجتماع للخلية وحضرت متابعاً لها ثار الزميل المدرس وأعلن تركه للمنظمة التى لا تثق فيه وفي أمانته بسبب تغطية شخصيتي الحقيقية عنه خلال تلك الشهور الطويلة ، واحتاج الأمر لجهد كبير مني ومن يوسف درويش شخصياً حتى اقتنع الزميل أن ما قمت به ليس إلا تطبيقاً لقواعد الأمان التي تحميني وتحميه وتحمي المنظمة وان ذلك لا يمس إطلاقاً الثقة فيه .

اعتقال يوسف درويش في عام ١٩٤٨ :

في ١٥ مايو ١٩٤٨ أعلنت الأحكام العرفية عندما قامت دولة إسرائيل ودخلت الجيوش العربيه الى فلسطين ، وترتب على ذلك اعتقال عدد كبير من الوطنيين تحت شعار أنهم من الشيوعيين ومنهم عمال وطلاب ومعيدون بالجامعات وموظفون وغيرهم ، وكان منهم عدد من عمال شبرا الخيمة الأعضاء في منظمة طليعة العمال ، ولم يقبض على في ذلك التاريخ لا نني منذ فترة سابقة كنت قد تركت العمل العلني في منطقة شبرا الخيمة وتفرغت لمهمتي الجديدة كمسئول تنظيمي لمنطقة القاهرة ، هذا بالإضافة الى أنني بعد اتخاذ اتحاد الصناعات المصرى قرار بعدم تشغيلي ، في أي مصنع وملاحقة البوليس السياسي لي في الأعمال التي اشتغلت بها بعد ذلك مثل شركة شل بوتاجاز ، وحتى عندما قمت مع بعض الزملاء بجمع بعض الجنيهات القليلة مساهمة في فتح دكان لبيع الخردوات قام البوليس السياسي بتحريض بعض اللصوص المعروفين في شبرا البلد وتحت حمايته لسرقة كل ما كان في المحل ، عند ذلك تقدمت الى منطقة شمال القاهرة التعليمية وعينت مدرس بمدرسة الإسماعيلية الابتدائية بشارع شبرا مصر ، وكان ذلك غطاءاً أمنياً كبيراً خاصة مع عدم ظهورى بأي عمل علني في منطقة شبرا الخيمة ، ولكن مع إضطرارى لزيادة النشاط بعد اعتقال عدد من زملائي العمال ، انكشف أمرى للبوليس السياسي فقبض علي في ١١

نوفمبر ١٩٤٨ ورحلت الى معتقل هاكستب الذى كان يتكون من عنبرين الاول لليهود والثانى للشيوعيين المصريين .

وذات يوم حضر إلى المعتقل ثلاثة من أعضاء المنظمة هم يوسف درويش ومحمد مدبولى سليمان وطه محمد فوده ، وعلمنا منهم أن اجتماعاً تنظيمياً عقد بمنزل يوسف درويش لدراسة عوائق استمرار منظمة طليعة العمال - واسمحوا لى أن استخدم هذا الاسم عن المنظمة رغم تغير هذا الاسم عدة مرات حتى عندما استقر باسم (حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى) قبل دخول هذا الحزب في تكوين الحزب الشيوعي المصرى في ٨ يناير ١٩٥٨ - وقد هاجم البوليس هذا الاجتماع ولم يضبط مع المجتمعين ولا خلال تفتيش الشقة ما يدينهم عقد اجتماع سرى لمنظمة طليعة العمال ، فأفرجت عنهم النيابة ولكن البوليس السياسى اصدر أوامر باعتقالهم .

أصبحنا في معتقل هاكستب ٢١ من عمال شبرا الخيمة بالإضافة إلى طه محمد فوده العربي - ويوسف درويش المحامى أعضاء من منظمة طليعة العمال ، واقرر هنا أن الكثيرين من الزملاء رغم ثقتهم في يوسف درويش كمحامى شريف لم يكونوا يعرفون أنه معهم في المنظمة ، وفى اليوم التالى عقدنا اجتماعاً ضم محمود العسكرى وطه سعد ويوسف درويش واتفقنا على الآتي :-

١-أن يعلن على الزملاء أعضاء طليعة العمال أنَّ يوسف درويش عضو في المنظمة ولهذا فسوف يشترك في كل الأعمال الخاصة بها مع مراعاة قواعد الأمان .

٢-أن نعرض على الزملاء في المعتقل اقتراحاً بأن يتولى طه سعد عثمان مسئولية المجموعة وان يتولى محمود العسكرى تمثيل المجموعة في كل ما يتعلق بعلاقتها بالمنظمات الشيوعية الأخرى الموجودة في المعتقل وخاصة لجنة التنسيق بين المنظمات ولجنة مدارس الكادر ولجنة الحياه العامة وغيرها .

٣-مراعاة لقواعد الأمان ولان المنظمات الشيوعية الأخرى الموجودة في المعتقل لم تكن تعرف اسم منظمتنا فإننا نقترح أن اسم منظمتنا هو (نحن) الذى اقترحه محمود العسكرى وان نتعامل مع المنظمات الأخرى في المعتقل بهذا الاسم ، واذكر

بهذه المناسبة أن قيادات وأعضاء المنظمات الأخرى قد تحيروا في معه ما يعنيه هذ الاسم ، وقد سأل أحدهم الزميل عوض الباز عن ذلك فقال له أن هذا الاسم يعنى (نهارك حلو نادى) .

٤-أن ترسل هذه الاقتراحات بعد عرضها على المجموعة والموافقة عليها إلى قيادة المنظمة في الخارج لأخذ موافقتها حتى يكون التنفيذ سليماً وديمقراطياً .

٥-أن نحافظ على إلا يعرف من غير أعضاء طليعة العمال في المعتقل أن يوسف درويش عضو في المنظمة وإنما هو يعيش معنا ويخالطنا بصفته محام شريف نثق به منذ سنوات طويلة مع الحرص على اشتراك يوسف درويش في كل الأعمال التنظيمية ، ولتنفيذ ذلك عملت له خيمه من البطاطين حيث سمح بذلك وكان بالعنبر عدد من الخيام وخصصت هذه الخيمة لإقامة يوسف درويش بدعوى انه لا يحب الدوشه ، وفي هذه الخيمة كانت تعقد الاجتماعات التنظيمية الموسعة .

٦-أن ننتخب زميل يكون همزة الوصل بيننا وبين المنظمة في الخارج واقترح أن يكون الزميل / على خليل نظراً لان زوجته المرحومة هانم الباجورى وأختها وهيبه كان لهما اتصال بالمنظمة قبل اعتقال يوسف درويش وقاما بنشاط كبير في تجميع عائلات المعتقلين وتحريكهم للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين والى أن يتم ذلك حصلت العائلات على كفالة من الدولة بدأت بسبعة جنيهات كما أن مساعدة العائلات للمعتقلين في الداخل أدى إلى تحسين ظروف معيشتهم .

وعرضنا الأمر على الجميع في اجتماع عقد بخيمة يوسف درويش والموافقة الاجماعية على ما اقترحناه ، أرسل ذلك إلى قيادة منظمة طليعة العمال في الخارج التى ابلغتنا بالموافقة .

ومع مواظبتنا جميعاً على حضور مدارس الكادر عدا يوسف درويش : حيث كنا نتلقى مع اخرين من المنظمات العمالية المصرية أخرى محاضرات في أدبيات الماركسية التى كان يقوم المثقفون وخاصة من منظمة العماليه الثورية (ع . ث) بترجمتها من أصول إنجليزية أو فرنسية ، ومن أمثلة تلك الأدبيات :-

(تطور المجتمع – البيان الشيوعي – تاريخ حزب العمال الروسى – خطوه إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف وغيرها .)

ولما كان لدينا فراغ كبير في الوقت نظراً لحرية التنقل داخل الأسوار الخارجية للمعتقل طوال الأربع والعشرين ساعة ، فقد اقترح يوسف درويش أن نقوم بدراسة وثائق منظمة طليعة العمال الأساسية مثل اللائحة والرسالة السياسية والرسالة النقابية والعمالية والموقف من الوفد والمسألة الفلاحية وغيرها ، بالإضافة إلى دراسة تاريخ مصر منذ عهد محمد على ودراسة الحركة النقابية من أول القرن العشرين وقد أمدتنا المنظمة بما طلبناه من تلك الوثائق عن طريق الزيارات التى كانت منتظمة يومياً من أسرهم ، وخاصة وانه في هذه الفترة كان مسموح لنا في داخل المعتقل بالاحتفاظ بالأوراق والأقلام والكتب والصحف وكان التأمين سهلاً جداً نظراً لانعدام تفتيش البوليس لعنبر المعتقلين الشيوعيين المصريين .

وفى شهر مارس ١٩٤٩ رحل جزء كبير من الشيوعيين المصريين إلى معتقل الطور وكان من بينهم كل مجموعة عمال شبرا الخيمة ولم يبق منا في هاكستب غير يوسف درويش الذى علمنا بعد عودتنا لهاكستب انه قد افرج عنه في أكتوبر ١٩٤٩ بعد أن اضرب عن الطعام هو وبعض المعتقلين ثم ترحيلهم إلى عيون موسى في سيناء .

انتخاب مجلس الامة ١٩٥٧ :

عندما أعلن عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الأمة فى ١٩٥٧ كنت اعمل مدرساً بمدرسة الفيوم الصناعية الثانوية وكنت تنظيمياً عضوا فى منطقة الفيوم لمنظمة طليعة العمال التى كانت تتبع قطاع الصعيد الذى كان يتولى مسئوليته الشهيد لويس إسحاق يوسف ، ودعتنى قيادة المنظمة فى القاهرة لمناقشتى فى أمر ترشيحى فى دائرة شبرا الخيمة بعد ان رفضت أوراق ترشيح عبد المنعم شحتو نظراً لانه أعتقل بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بينما كنت أنا قد نجوت من تلك الإعتقالات نظراً لبعدى عن شبرا الخيمة والقاهرة حيث أقمت فى الصعيد من ١٩٥٠ فى طما جرجاويه فى الفيوم ، وحضرت اجتماعات بمكتب يوسف درويش بشارع

شامبليون حضره نحو خمسه عشر زميلاً من رفاق النضال من عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة وحضره أيضاً ممثلون لقيادة المنظمة ، ولما عرض أمر ترشيحي عارضت بشده نظراً لانى كنت على قناعة بان نظام عبد الناصر وموقفه من الطبقة العاملة المصرية منذ إعدام الشهيدين/ خميس والبقرى ومروراً بعسكرة الحركة النقابية العمالية وابعاد كل العناصر الشريفة عن مراكز القيادة في النقابات العمالية وقناعتى الكاملة أيضاً بان مواقف عبد الناصر من العداء للإستعمار والأحلاف العسكرية الاستعمارية وتعاونه مع الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ، فإن الإنفراجة الديمقراطية الحالية وقتئذ لن تمتد الى السماح للشيوعيين بدخول مجلس الأمة أو التحرك بحرية واستقلالية ، حتى مع إفراجه عن جميع المعتقلين وإعلانه الدستور المؤقت .

وأمام إصرارى على الرفض طوال المناقشات التى استمرت نحو ثلاث ساعات أعلن يوسف درويش أن هذا قرار نهائي من المنظمة ، فلم يكن أمامي إلا الخضوع للقرار ، وبدأت التنفيذ بحصولي على إجازه من عملي لمدة شهر والإقامة الدائمة في منطقة شبرا الخيمة ، وتقديم أوراق ترشيحي لمديرية القليوبية بينها التى قبلت في البداية ، ولكن الاتحاد القومي الذى هو حزب الحكومة الحاكم الوحيد والأوحد اعترض على دخولي المعركة مع كثيرين غيرى من الشيوعيين واليساريين فلم نستكمل المعركة التى لم يستمر فيها إلا من لم يعترض الاتحاد القومي على ترشيحه .

وبهذه المناسبة اذكر أن مكتب يوسف درويش بشارع شامبليون بالقاهرة كان هو غرفة إدارة المعركة الانتخابية بالنسبة لكل الوطنيين من شيوعيين وديمقراطيين وحتى بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ ومنهم مجدى حسنين كان مرجعهم في ممارسة الدعاية الانتخابية غرفة العمليات بمكتب يوسف درويش التى أصدرت وثيقة من أهم وثائق تاريخ تلك المرحلة بعنوان (ماذا يريد الشعب من ممثليه في مجلس الأمة) .

اذكر هنا أن الدكتور / عبد العظيم أنيس رغم شيوعيته المعروفة قد وافق الاتحاد القومي على استكماله المعركة ، ولكنه قاد المعركة مع الفريق المعاون له خاصة من

فئات الشيوعيين الذين اعترض الاتحاد القومي على ترشيحهم ، قادوا المعركة بدعاية يسارية ودعوة واضحة للاشتراكية وكانت السلطة تقف خلف وتؤيد المرشح المنافس له ، ولهذا عندما أقيم سرادق كبير لتأييد عبد العظيم أنيس بالعباسية ، قام البوليس بتكسير السرادق والقبض على عدد كبير ممن كانوا فيه وكنت من بينهم كما كان من بينهم أيضاً يوسف درويش الذى استمر مكتبه مركز لدعاية من يسمح لهم بخوض المعركة وفى حجز قسم الوايلى وقبل عرضنا على النيابة، كان يوسف درويش وبعض المحاميين المقبوض عليهم دائمى الحركة بيننا لإرشادنا عما نقوله رداً على أسئلة النيابة حتى نفسد الاتهام الذى سيوجه إلينا ، وفى اليوم التالى أفرجت النيابة عنا جميعاً .

حملة يناير ١٩٥٩ ضد الشيوعية :

رغم ما اتخذته السلطة من الشيوعيين واليساريين فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ فانهم فسروا الإنفراجة الديمقراطية التى سمح بها عبد الناصر تفسيراً خاطئاً وظنوا أن التناقض الثانوى بينهم وبين عبد الناصر لن تدفع به السلطة الى التناقض الرئيسى والعداء ، ولهذا كشفوا أنفسهم لأجهزة الأمن عندما اتخذوا الإجراءات الفعلية لتحقيق الوحدة بين المنظمات الشيوعية الثلاثة الكبيرة فى يناير ١٩٥٨، ولان الوحدة تمت على أساس خاطئ ومحورها الأساسى كان تقسيم كراسى اللجنة المركزية وفقاً لعدد عضوية كل منظمة ، كانت تناقش بأسمائها الحقيقية ومكان عملها ومحل سكنها مما جعل الكل كتاباً مفتوحاً أمام أجهزة الأمن ، ومن هنا كانت عمليتى القبض على الشيوعيين فى أول يناير و ٢٨ مارس ١٩٥٩ شاملة للأغلبية العظمى من كوادر المنظمات الثلاث بما فيهم كوادر طلية العمال التى تخلت تماماً عن حذرها وحرصها الأمنى الذى كانت تتمتع به من قبل .

فى أول يناير ١٩٥٩ قبض على كل أعضاء لجنة حزب ٨ يناير ١٩٥٨ في منطقة الفيوم وكنت منهم ، وعوملنا معاملة وحشية وغير إنسانية منذ اللحظة الأولى لم أعامل بعشر قسوتها في فترات سجنى واعتقالى السابقة حتى وصلنا إلى دار المباحث العامة

بلاظوغلى ، فوجدت كثيرين من الرفاق الذين لا أعرفهم والذين أعرفهم ومنهم يوسف درويش وبالنسبة للموضوع الذى نحن بصدده فسوف اقصر كلامى عن بعض مواقف يوسف درويش من أول يناير حتى الفرج عن المحكوم عليهم في قضايا الشيوعية وقبلها عن المعتقلين في ١٩٦٥ .

رحلنا بالحجلات اللعينة من سجن القلعة إلى سجن المحاريق بالواحات الخارجة ثم إلى سجن مصر حيث أعلنا بقرار الاتهام في قضية الحزب الشيوعي المصرى ٨ يناير التى عرفت وقتئذ بالقضية الكبيرة والتى ضمت قائمتها ٦٤ متهماً ، ثم رحلنا إلى سجن الحضره بالاسكندرية لمحاكمتنا أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء /هلال عبد الله هلال ، ومنذ وجودنا في سجن القلعة ورغم ما كان بيننا من ارتباط في العمل السرى ، ورغم ما كنت اراه من اتصالات جانبيه بين أعضاء حدتو والراية وع ف ، ورغم ما تعرض له يوسف درويش من مهاجمة ودعوة لا بعاده عن اى ارتباط بالحزب الشيوعي المصرى بسبب أصل ديانته اليهودية برغم كل ذلك لم يتصل بى يوسف درويش اتصالاً جانبياً ولم يناقشنى مناقشة حلقية تهاجم الآخرين .

وبعد إعلاننا بقرار الاتهام في سجن مصر ثم ترحيلنا لسجن الحضرة بالاسكندرية للمحاكمة ، بدأت القيادة الحزبية في توزيع الأدوار من دفاع المتهمين أمام المحكمة في مواقف ثلاثة ، الأول هو الاعتراف بعضوية الحزب أمام المحكمة والدفاع عن حق الحزب فى الوجود العلنى على الساحة السياسية المصرية باعتباره حزباً وطنياً يمثل مصالح كل الكادحين في مصر وخاصة العمال والفلاحين من القيادات .

أما الذى يرفض الاعتراف فلا يجبر عليه خاصة إذا كان من الشخصيات المعروفة جماهرياً بشيوعيتها حتى ولو لم يكن فى مضبوطاته ما يدينه قانونياً ، وأما الموقف الثاني فقد عرض على من يستطيع الدفاع أمام المحكمة عن خط الحزب وتمسكه بالديمقراطية ، الكاملة ومهاجمة عداء السلطة للديمقراطية . وأما الموقف الثالث فقد تقرر أن يقفه كل من لا يستطيع إجادة الدفاع أمام المحكمة مما يترتب عليه الإساءة لنفسه أو للحزب .

ورغم رفض بعض قيادات الحزب الاعتراف بالعضوية بحجة أن في ذلك تسليم الكادر للبرجوازية لتحرمه من الحرية وتحرم الشعب من جهوده لعشر سنوات قادمة ، فقد عرض يوسف درويش على اللجنة القيادية أن يعترف بعضوية الحزب أمام المحكمة ولكن ذلك رفض من غالبية أعضاء اللجنة القيادية الحزبية بحجة أن يوسف درويش من أصل يهودى وان اعترافه بالحزب وعضويته فيه بل وحتى وجوده في الحزب كعضو عادى يسئ إلى الحزب خاصة أمام الأحزاب الشيوعية العربية ، ولكن يوسف درويش لم يستسلم لهذا الموقف.

وعندما جاء دوره في الدفاع عن الحزب أمام المحكمة اعترف بعضويته للحزب ودافع وهو محام مارس المهنة طويلاً عن حق الحزب المصرى الشيوعي في الوجود في الساحة السياسية العلنية المصرية ، وترتب على هذا الاعتراف الحكم على يوسف درويش بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات واذكر انه في مناقشة دارت بينى وبين يوسف درويش وبحضور الشهيد لويس اسحق في اوردى أبو زعبل بعد إعلاننا بالأحكام والتى صدر الحكم فيها على بالبراءه بينما حكم على يوسف درويش ولويس اسحق بالأشغال الشاقة بناء على اعترافهما بعضوية الحزب ، وقد لاحظا في كلامى أننى أريد مواساتهما ، فقال يوسف درويش بحماس وصدق عليه لويس اسحق وزاد في شرح كلامه (أن القضية قضيه سياسية في المحل الأول ولهذا فان المتحكم الأول في مصير المتهمين فيها هى الظروف السياسية العامة في مصر ، فإذا فرضت الظروف أن يفرج عن المعتقلين وهذا ما لاشك أنه سيحدث أقرب مما يظن كثيرين من المتشائمين ، فان الإفراج عن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات لن يتأخر عن الإفراج عن المعتقلين سوى شهور قليلة ، وهذا ما تحقق بالفعل في عام ١٩٦٤ .)

في أوردى ليمان أبى زعبل :

انتهت المحاكمة التى كان فيها من المواقف المشرقة بل والبطولية لكثير من الرفاق ما ليس هنا مكان ذكره ، وبعد ان كانت ساحة المحكمة منبراً غطى فيه

الرفاق الذين تكلموا سواء من أعترفوا بعضوية الحزب او من دافعوا دفاعاً ديمقراطياً كل نقاط برنامج الحزب الشيوعي المصري الوطنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي لاقت قبولاً حسنا من الحاضرين بل ومن الحرس ومن المحكمة، واذكر هنا ما قاله رئيس المحكمة اللواء "هلال عبد الله" عندما احتج كل من في القفص على " على نور الدين" رئيس النيابة عندما قال أن من في القفص ليسوا وطنيين مصريين ، وبعد أمر رئيس المحكمة بعدم إكمال على نور الدين للمرافعة ضدنا ورداً على احتجاجنا قال رئيس المحكمة : (وطنية المتهمين ليست محل شك ولكني أحاكمكم على تهمة تكوين تنظيم غير مشروع) . وما زلت اذكر أيضاً ما قاله المرحوم الدكتور /فؤاد مرسي الحداد الذى لم يعترف بعضوية الحزب في مرافعته نقداً لسياسة عبد الناصر رغم انه لم يعترف بعضوية الحزب قال (لقد تغيرت سياسة الحكومة فبعد أن كانت تسير على مبدأ نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا أصبحت تسير على مبدأ نعادى من يصادقنا ونصادق من يعادينا) .

وفي رأيي أن النتيجة العامة للمحاكمة كانت شرفاً كبيراً لنا وللحزب ، وفي نفس الوقت وضعت جهاز المباحث العامة وعلى رأسه حسن المصيلحي وغيره ممن في أجهزة الدولة من المعاديين للشيوعية في موضع الاتهام ، ولهذا قرر هؤلاء الانتقام منا لا بتأديبنا فقط ولكن بتصفيتنا فكرياً وجسدياً أيضاً ، فكان نقلنا من سجن الحضرة بالاسكندرية إلى اوردى أبو زعبل .

غادرنا الإسكندرية في نهاية يوم ٧ نوفمبر ووصلنا الاوردى في صباح اليوم التالي، وبدأت الخطة الجهنمية بحفل الاستقبال الذى قتل في مثله بعد ذلك كل من الشهيدين/ الدكتور فريد حداد ، وشهدى عطية الشافعي واستمر التعذيب باللف للتفتيش وطابور التعذيب الذى أطلقت علية إدارة المعتقل طابور الرياضة وتكسير زلط البازلت في الجبل وشيل غلقان التراب التى بكل منها عشرين كيلو جراماً والجرى بها مسافة ٢٥٠ متراً بين صفين من العساكر بيد كل منهم شومة ينزل بها بنشاط على ظهر من يمر من أمامه من الزملاء ، إلى الضرب بالفلكة والغذاء الذى يؤدى إلى إصابة جسم الإنسان بعديد من الأمراض ، إلى الجرى حفاه على ارض

مغطاه بقطع البازلت المدبب كالسكاكين ، إلى الانقطاع الكامل عن العالم الخارجي ، إلى ما سموه الحمام وهو صب الماء المغلي من المواسير على الاجسام العارية وغير ذلك مما قاسينا من وقوعه ، ومما يهمني ذكره هنا هو أن يوسف درويش قد تحمل كل ذلك ليس صلباً فقط ، وإنما كان مشجعاً لكثيرين ممن يعرفه من قبل ولمن لم يكن له به معرفة قبل دخول الاوردى من سكان العنابر الخمسة الأخرى ، كما كان يركز على التبشير بالغد المشرق الذى لابد أن ياتى بانتهاء محنتنا هذه .

ما بعد وقف التعذيب :

وصلت إلى اوردى ليمان أبى زعبل دفعة جديدة من المعتقلين تضم الذين حوكموا أمام نفس المحكمة العسكرية فى الاسكندرية وهم أعضاء منظمة حدتو سابقاً الذين انقسموا عن الحزب الشيوعى المصرى بعد وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ وكانت هذه الدفعة بقيادة الشهيد شهدى عطية الشافعى الذى قتله الجلادون ظلماً فى حفل الاستقبال ، وأصيب كل زملائه بإصابات مختلفة من الضرب الوحشى حيث كان ثمانية منهم قد اشرفوا على الموت فحجزوا بغرفة الملاحظة الصحية ولم يدخلوا العنبر الذى خصص لهذه الدفعة .

ولما ابلغ عبد الناصر وهو في يوغوسلافيا في ضيافة المارشال تيتو ، ووقف البرلمان اليوغوسلافى دقيقة حداداً على قتل شهدى عطية ، امر عبد الناصر بوقف التعذيب فوراً في اوردى ليمان أبى زعبل فى معتقل العزب بالفيوم ، وترتب على وقف التعذيب البدنى وفتح باب الزيارات من الاهالى لسكان الاوردى ، وسمح بان نتسلم الأدوية والطرود والأغذية من العائلات وفتح باب العلاج في مستشفى القصر العينى الذى خصص فيه قسم للمعتقلين الشيوعيين ، واذكر أننى قد أجريت عملية فتق أصبت به في الاوردى من التعذيب كما أنني قد أعلنت بالحكم في القضية وأنا في المستشفى وقبل عودتى إلى الاوردى .

وكان طبيعياً أن موضوع الحياة العامة التى اعتاد الشيوعيين في جميع السجون والمعتقلات من قبل على تكوينها لكى تتسلم كل ما يرد لتوزيعه بعدالة وفق نظام

متفق عليه ، وعرض اقتراح بان يسلم لصندوق الحياة العامة كل مايرد في الزيارات وفي الطرود وبنسبة ١٠٠٪ على أن يقوم الصندوق الذى ينتخب القائمون على إدارته بطريقة ديمقراطية ، وعرض أن يكون أساس توزيع السجاير والمأكولات على الجميع بالتساوى وان يكون توزيع الأدوية وفق الحاجة الصحية من الأجزخانة التى تولى أمر إدارتها الدكتور الصيدلى جميل حقي وان توزيع الملابس وفق الاحتياجات وحسب أولوية الضرورات أما النقود تسلم بالكامل للصندوق وهنا ظهر موقفان الأول تبناه الفقراء الذين تأتيهم كميات قليلة أو قد لا يأتيهم شئ على الإطلاق ومعهم عدد من أبناء الموسرين المعروف أنه ستأتيهم كميات أكبر من احتياجاتهم بكثير وتبنوا الموقف السابق ، والثانى وهو موقف تبناه بعض أبناء الموسرين ويقضي بأن يأخذ كل منهم نصف أو على الأقل ربع ما يرد إليه ويسلم الباقى للحياة العامة ، وبهذا وجدت ولأول مره في تاريخ وجود الشيوعيين في السجون والمعتقلات نوعين من الحياة العامة لتنظيم واحد ، وكان يوسف درويش من المتحمسين للمصادرة الكاملة للدخل بل وبذل جهوداً لإقناع عدد ممن كان بينهم وبينه ثقة من الموسرين في الانضمام إلى الحياة العلمة التى بها الفقراء .

وعندما تقرر قيام بعض الرفاق بالإضراب عن الطعام ورفض قبول يوسف درويش في الفوج الأول نظراً لحالته الصحية ، اعترض ودخل في الفوج الثاني .

إعلان الأحكام :

أوقف التعذيب الشديد وأصبحت عملية خروجنا إلى الجبل كنزهة بلا عمل شاق وانتهت عمليات السب والضرب والإهانات من الضباط والسجانه بل وبدأ بعضهم يعتذر عما فعله بنا من قبل لان ذلك كان تنفيذاً للأوامر .

ولما كان اوردى ليمان أبى زعبل على هذه الصورة الجديده قد اصبح غير ذى موضوع بعد أن فقد هدفه الأساسى وهو التصفية الفكرية والجسمانية لمئات من الشيوعيين المصريين ، فقد عملت المباحث العلمة على سرعة إعلان من حوكموا في قضية الحزب الشيوعي المصرى بالأحكام ثم تصفية الاوردى بنقل الجميع من

معتقلين ومحكوم عليهم إلى سجن المحاريق بالواحات الخارجة وكان يوسف درويش ضمن من حكم عليهم بالأشغال الشاقة بينما أصدرت المباحث العامة قرارات اعتقال لمن حكم عليهم في القضية بالبراءة .

في سجن المحاريق :

عندما استقرينا في سجن المحاريق بالواحات الخارجة كان يوجد عنبر المحكوم عليهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ، وبه عنبر به المحكوم عليهم في قضايا شيوعية بعد أن نقلوا من سجن جناح إلى سجن المحاريق ، وقد اضيف الى هذا العنبر ما ورد بعد ذلك من المحكوم عليهم في قضايا شيوعية ومنهم يوسف درويش ، وعنبر ثالث كان خالياً وقد وضع فيه ما كان يرد لسجن المحاريق من المعتقلين الشيوعيين وكذلك تنتهي الفترة المحكوم بها عليهم ويرفضون طلب المباحث العامة بالتوقيع على ورقه يستنكرون فيها الشيوعية ويتعهدون بعدم الاشتغال بالسياسة فتعيدهم المباحث العامة ومعهم أوامر باعتقالهم ليوضعوا في عنبر المعتقلين ، ونظراً لظروف الحياة في سجن المحاريق في تلك الفترة التي لا داعي للحديث عن تفاصيلها ، فقد كان الاتصال بين الشيوعيين معتقلين ومحكوم عليهم طوال اليوم من الصباح حتى تملم المساء مع حرية التنقل في كل عنبر طوال الليل مع غلق الأبواب الخارجية للعنبرين فقط بالإضافة إلى فترات العمل نهاراً في المزرعة ، وقد أتاح ذلك الفرصة لتجدد وتوثيق العلاقة بين يوسف درويش وبين العمال اللذين كان يعرفهم قبل حملة أول يناير ١٩٥٩ وحملة ٢٨ مارس ١٩٥٩ ، وكنت منهم وللناقش خطة العمل فيما بعد الإفراج عنا بالإضافة إلى كثير من الخدمات الثقافية التي قدمها لنا في صورة محاضرات أو ندوات عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية المصرية والعالمية والدورس المستفادة منها .

واذكر هنا أن يوسف درويش كان ضمن المتهمين بالاتجاهات اليسارية من أعضاء الحزب الشيوعي المصرى من المسجونين والمعتقلين وكنت منهم خاصة بعد أن ناقشنا الميثاق الوطني الذى أصدره عبد الناصر وبعد تحويل اسم الاتحاد القومي

إلى الاتحاد الاشتراكي العربي مما أوجد بذرة صغيرة بين صفوف الحزب تتبنى فكرة مجموعة حدتو الذى كان يقول أن في الحكم مجموعة اشتراكية بقيادة جمال عبد الناصر وكنا نرفض ذلك الفكر .

ما بعد الإفراج :

افرج عن جميع المعتقلين الشيوعيين وبعدها بفترة قصيرة صدر قرار بالعفو عن جميع القضايا الشيوعية وما ترتب عليها من آثار وبعد أن بدأت مناقشة موضوع حل الحزب التى انتهت بصدور قرار من اللجنة المركزية للحزب بإنهاء وجوده المستقل كما تم في نفس الفترة لتنظيم المنقسمين (الحزب الشيوعى المصرى – حدتو) .

بعد ذلك بفترة سافر يوسف درويش إلى الجزائر ثم إلى تشيكوسلوفاكيا التى أذكر أنه قد إستضافنى فيها لمدة ثلاثة أسابيع أقمت بغرفة مستقلة في المبنى المخصص لضيوف اتحاد النقابات العالمى ببراغ ثم عاد يوسف درويش ليستقر في إقامته بالقاهرة ، وبعد استقراره النهائي بدأ يجدد صلاته برفاقه وأصدقائه السابقين وكنت منهم حيث كنا نتقابل كثيراً ولم يكن حديثنا إلا عن هموم الطبقة العاملة المصرية وهموم الحركة الشيوعية المصرية ، مع تذكر أحداث النضال السابقة المشتركة وما كان فيها من بطولات وتضحيات وإنجازات تستحق التدوين قبل أن يأكلها النسيان لتوضع دروسها المستفادة في أيدى الأجيال القادمة.

دار الخدمات النقابية والعمالية :

في إحدى مقابلاتي المتعددة مع يوسف درويش بمنزله رقم ٥ شارع يوسف الجندى بباب اللوق ، تحدثت عن اللجنة العامة للدفاع عن العمال في شبرا الخيمة التى تكونت عام ١٩٨٤ وعما تلاقيه من صعوبات فى ايجاد مكان مناسب لعملها العمالى المستقل بعد ان استمرت للعمل فى مقر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بشارع ١٥ مايو بشبرا الخيمة ثم منازل الزملاء ، ولكن بعد ان اتسع نشاط اللجنة وارتباطها بجماهير واسعة من العمال في داخل شبرا الخيمة وخارجها فى مناطق التجمع الأخرى ، وتكونت للجنة قيادة شريفة وضعت لها هدفاً استعادة

التنظيم النقابي إلى جماهير العمال المصريين بعد ان فقدت قيادة الاتحاد العام لنقابات العمال ثقة الجماهير فيها لتخليها عن مهمتها الأساسية في الدفاع عن حقوق العمال والعمل على إجابة مطالبهم بل والوقوف ضد وإدانة تحركات العمال المطلبية وإضراباتهم واعتصاماتهم أحياناً وتحدثت عن ارتباط اللجنة بالكفاحات العمالية ومناصرتها لاعتصام عمال اسكو واعتصام سائقي قطارات السكة الحديد ومساعديهم وغيرها .

وحرص اللجنة على الارتباط بالعمل السياسي وكمثال تأييد القضية الفلسطينية والتشهير بالصهيونية العنصرية وحرق العلمين الأمريكي والإسرائيلي في جماهيرية أمام باب المقر الذى تعمل فيه اللجنة ، مما حدا بالمسئولين في وزارة الداخلية إلى الشكوى لقيادة حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي التي طلبت تحجيم عمل اللجنة ، فاضطررنا لنقل النشاط الرئيسي للجنة الداخلية التي انتخبت لقيادة العمل إلى المنازل ، وقد دعانا ذلك إلى القناعة بضرورة خلق مقراً خاصاً لممارسة العمل العمالي والنقابي المستقل وبذلنا عده محاولات لذلك وفشلت لسبب رئيسي هو أن اشتراكاتنا وما حصلنا عليه من تبرعات كان أقل كثيراً من المطلوب .

عندئذ عرض يوسف درويش أن يقوم هو وبعض رفاقه من اليساريين والاشتراكيين بالمساعدة على إيجاد المقر المستقل وبعد جهود كثيرة استطعنا الحصول على شقه في المساكن الشعبية بحلوان وان نقوم بتأثيثها وإعدادها للنشاط العمالي المستقل ، وبعد الافتتاح وبدء النشاط كان لابد من إيجاد الإطار القانوني لممارسة العمل ، واستقر الراى على أن تسجل الهيئة باسم (دار الخدمات النقابية والعمالية)وان تسجل في الشهر العقاري كشركة مساهمة لا يقصد إلى الربح ، وعند عرض الأسماء الذين تسجل بهم الشركة كمساهمين وعرض اسم يوسف درويش ونبيل الهلالي رفض كل منهما بإصرار رغم انهما ظلا في متابعة التنفيذ وإعداد العقد إلى أن تم التسجيل في الشهر العقاري بحلوان تحت اسم (دار الخدمات النقابية والعمالية بحلوان) وبأسماء أربعة مساهمين هم :

١- سيد محمد محمد فايد .

٢- طه سعد عثمان .

٣- دكتور فؤاد صديق عبد العزيز عسل .

٤- كمال أحمد عباس .

وسجل في العقد أن الغرض من تكوين الشركة هو تقديم الخدمات النقابية والقانونية والطبية وقدم العقد باسم الاستاذه/ أميره بهى الدين المحاميه وقد تغير بعد ذلك التركيب العضوى للمساهمة في الشركة إذا توفى الزميل المرحوم / سيد محمد محمد فايد الذى كان نقابياً نشطاً بشركة مصر للغزل والنسيج بحلوان وتخارج الدكتور فؤاد عسل وتنازل طه سعد عثمان عن حصته في الشركة للزميل كمال أحمد عباس الذى سجل الشركة بعد ذلك بأسماء مساهمين جدد .

واعترافاً بالفضل لأهله اقرر لولا المساعدات التى قدمها الأستاذ يوسف درويش المحامى الماركسي والاستاذ / أحمد نبيل الهلالى وزملاؤهم والتى مازالت مستمرة في نشاطها الذى يتسع باستمرار في خدمة الحركة المستقله النقابية والعمالية المصرية ، واتساع نشاطها بالاتصال مع الهيئات المدنية المهتمة بالطبقة العاملة في البلاد الأخرى والذى توج بحصول الدار على جائزة الحكومة الفرنسية لحقوق الإنسان .



خـــاتمة

لقد اقتصرت على كتابة خواطرى هنا عن كفاحات يوسف درويش المحامى الماركسي وعن الأحداث والوقائع التى شاركت فيها يوسف درويش أو عاصرته ، لا لتزكية يوسف درويش فقط رغم أهمية ذلك ، ولكن أيضاً بهدف تسجيل تلك الأحداث قبل أن يقضى عليها النسيان ، لانني أرى أن من المهم أن تحتفظ بها ذاكرة التاريخ المصرى لما فيها من التجارب والدروس المستقاه .

وقد ركزت في هذه الخواطر على تسجيل ما يتصل بالمجال النقابي والعمالي ، أما عن نشاط يوسف درويش في مجال الحركة الشيوعية المصرية فقد كتبه في شهادة قدمها للجنة توثيق الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٦٥ التى قامت بنشرها في الجزء الثاني من الإصدارات التى قامت بنشرها اللجنة بالاشتراك مع مركز البحوث العربية / بعنوان (شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية) .

وإنى مع إعتذارى عن عدم ذكر كثير من تفاصيل الأحداث التى عاصرت يوسف درويش أو شاركتهم فيها واكتفيت بكتابة بعضها فإني أرى أن هناك كفاحات كثيرة أخرى ليوسف درويش تستحق أن تكتب في المجالات الوطنية والنقابية والعمالية الشيوعية والتى منها ما عاصرته فيها ومنها ما لم أعرفها منذ أواخر ثلاثنيات القرن العشرين ، والتى أرجو ممن اشتركوا فيها أو عاصروها أن يسجلوها ، لعلنا نقدم قدوه حسنه ينتفع بتجاربها وخبراتها الجيل الحالى والاجيال القادمة من الوطنيين المصريين الشرفاءالذين سيتصدون للعمل والكفاح ويكونوا مستعدين للتضحية من أجل حياة أفضل لكل الكادحين ثم تحقيق الاشتراكية والغاء استغلال الإنسان للإنسان .

ولعل القارئ يسأل عن كيف تمكنت من كتابة ما كتبت بما فيه من تفاصيل مضى على أحداثها ما يقرب من الستين عاماً ، وردا على هذا السؤال أقول أن ما كتبته هنا ليس قصة الفتها وإنما هى أحداث ووقائع شاركت فيها وعايشتها ، واننى هنا اقرر أنني قد استعنت في ذلك بالذاكرة التى ساعدنى على تنشيطها واستدعاء المعلومات منها عوامل هامة تدعو إلى الثقة فيها .

أما العامل الأول : فهو مجموعة المذكرات والكتابات والأوراق والمطبوعات التى امدنى بها رفاق نجوا من مداهمات زوار الفجر لمساكنهم ، أو كانوا حريصين واحتفظوا بها في مخابئ لم تصل إليها أيدى رجال البوليس السياسى ، وخاصة وأن اغلبهم كانوا قد تركوا الإقامة في شبرا الخيمة والقاهرة واستقروا منذ مدة طويلة بعيداً عنها ، وعلى سبيل المثال فقط قدم لى المرحوم / على خليل عندما زرته في قريته (تطاى) مجموعة كاملة من أعداد مجلة الضمير التى أصدرناها مع نسخ أصلية من برنامج (لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة - ونسخة من بيان اللجنة) كما قدم لى الزميل/ محمد أحمد عبد الغنى أثناء زياراتى المتكررة له بمسكنه بالاسكندرية مجموعة كاملة من مجلة الفجر الجديد التى أصدرها الجناح المثقف ممن كونوا منظمة طليعة العمال في أوائل علم ١٩٤٦ ، وأوراق أخرى عن نشاط عمال شبرا الخيمة ، وقدم لى زملاء من قرية زنارة عند زيارتى لهم أوراقاً عن اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمى بباريس ونسخاً من الخطابات الدورية التى أصدرتها ومصدر آخر من المصادر التى استخدمتها لتنشيط الذاكرة واستدعاء المعلومات منها وتوثيق تلك المعلومات كان الشهادات الواقعية التى كتبتها من لسان بعض الزملاء اشتركوا فيه أو عاصروه من كفاحات وبعد تسجيل كل شهاده وقع صاحبها على كل صفحة منها ، وقد

قمت بنشر بعض تلك الشهادات في كتاب بعنوان : (شهادات واقعية ـ نقابيون واشتراكيون) .

وهناك مصدر هام آخر استخدمته ولكن لهذا المصدر قصه أرى من الضرورى ذكر بعض تفاصيلها خاصة وان فيها ما يتصل بكفاحات يوسف درويش أيضاً جرت مناقشة بيني وبين يوسف درويش بصفته مسئول عام التنظيم في منظمة طليعة العمال ، وبصفتي مسئول تنظيمي منطقة القاهرة لنفس المنظمة ، حول الحاجة الماسة لإيجاد مخبأ كبير لحفظ الأرشيف العام للمنظمة الذى تحفظ فيه أكثر من نسخة من كل وثيقة أو مطبوع أو حتى مخطوط أصدرته المنظمة منذ إنشائها ويضاف على ذلك ما يصدر عن المنظمة ويحتاج الأمر الاحتفاظ بها سواء سرية أو نصف سرية أو علنية يراد حفظها ، وكان من الطبيعي أن يتجه تفكيرنا إلى الشيخ محمد محمد ونيس ، ذلك المثقف الذى لم يستكمل تعليمة الازهرى ، والذى خبرناه أثناء العمليات الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة ، ثم سكرتيراً موظفاً في النقابة بعد مطاردة البوليس السياسي له وقرار اتحاد الصناعات المصري يمنع تشغيله في أى مصنع ـ ثم كاتباً بمكتب يوسف درويش المحامي لفترة ، ثم مسئولاً عن جهاز الاتصال في منظمة طليعة العمال بعد إعلان تكوينها ، كما زكاه لنا أيضا حدة الزكاء ودقة الذاكرة التى تحتفظ بأدق التفاصيل ، وحرصه ويقظته الشديدة ودقة مراعاته للأمان .

وذهبنا سوياً إلى منزل الشيخ محمد ونيس باجهور الكبرى ، وكان المنزل يتكون من دورين من البناء الريفي وخلفة حديقة صغرة وأمامة حظيرة مواشي ، ولما عرضنا عليه أمر المخبأ وافق بترحاب شديد على أن يتولى مسئوليته ، وتم إعداد مخبأ كبير مع كل الاحتياطات التى تضمن عدم تعرض الأوراق لاى تلف مع الأمان الكبير في إلا ينكشف أمره حتى لاسره الشيخ محمد ونيس ، وظل المخبأ يقوم بعمله حتى

وحدة ٨ يناير ١٩٥٨ تحت المسئولية التنظيمية للزميل عبد العزيز عطية والإشراف والمتابعة من يوسف درويش .

ولما نجحت الفكرة بكفاءة عالية ، طلبت من الشيخ محمد ونيس عمل مخبأ صغير خاص بمذكراتي التى كنت مداوماً على كتابتها عن كل حدث هام يمر بي وكذلك الأوراق والوثائق التى أريد حفظها بعيداً عن متناول يد رجال البوليس السياسى فوافق بحماس وبعد الإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين الشيوعيين ذهبت لزيارة الشيخ محمد ونيس بقريته أجهور الكبرى ولكى أحضر بعض الأوراق من المخبأ الخاص بي ، وكانت صدمة أذهلتني عندما قال الشيخ محمد ونيس أن عبد العزيز عطيه قد حضر إليه بعد اعتقالات أول يناير ١٩٥٩ وقام بإحراق كل ما كان في المخبأ الكبير من أوراق قائلاً أن ذلك قرار من قيادة المنظمة ، وحمدت الله أن عبد العزيز عطية لم يكن يعرف شيئاً عن المخبأ الخاص بي وبعد صدور قرار حل الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعي حدتو ، شعرت بأن الرقابة البوليسية قد خفت على إلى درجة العدم ، فاستعدت كل ماكان لى في المخبأ الصغير من أوراق ، وكذلك قدم الشيخ محمد ونيس نسخاً من كتاب (كفاح عمال النسيج في القاهرة) الذى أصدرته في عام ١٩٤٥ ، ونسخاً أخرى من كتاب (محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال الذى أصدرته في عام ١٩٤٧) كان قد أخفاها بطريقته الخاصة .

بدأت مستعيناً بما ذكرت من مصادر ومنذ عام ١٩٦٨ في الكتابة بهدف النشر بأى وسيلة عن تاريخ الحركة النقابية والعمالية ، وشجعنى على الاستمرار في الكتابة تشجيع الأساتذه / أحمد عباس صالح ، وأديب ديمترى ، وصلاح عيسى بنشر عدة حلقات عما كتبت عن تاريخ عمال مصر في مجلة الكاتب الشهرية بدءاً من عدد يوليه ١٩٧١ ، ثم بعد فترة في نشر ما اكتب في كتب .

وفي إحدى مقابلاتي العديدة مع يوسف درويش بمنزله سألني عن الشيخ ونيس فقلت له أني زرته وعلمت منه أن عبد العزيز عطية قد احرق أرشيف المنظمة العام فثار يوسف درويش وهاج حتى ظننت أنه سيضربني ، وبعد أن هدأ سمعته يقول (الحمد لله فقد أرسلنا نسخة من الأرشيف لتحفظ خارج القطر المصري) ، واذكر بهذه المناسبة أن الأستاذ أبو سيف يوسف قد حصل على صورة ضوئية كاملة من ذلك الأرشيف واستعان بها في تحرير وتوثيق الكتاب الضخم الذى أصدره والمكون من ١١٥٠ صفحة عن تاريخ منظمة طليعة العمال بأسمائها المختلفة بدءاً من الطليعة الشعبية للتحرير في عام ١٩٤٦ وإنتهاءاً بحزب العمال والفلاحين الشيوعي المصرى في عام ١٩٥٧ .

وأخيراً فإني اقرر أن ما كتبته ، ما نشر وما لم ينشر وآخره هذه الخواطر ليس قصصاً من الخيال وإنما هى وقائع وأحداث مستندة إلى مصادر تطمئن نفسي وضميرى إليها .

والله خير الشاهدين &&&

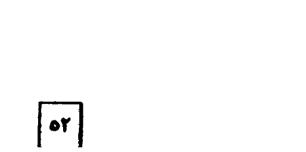
شبرا الخيمة في أكتوبر ٢٠٠١

طه سعد عثمان

نقابى قديم ومؤرخ عمالى



المحتويات



صدر للمؤلف

١)	نبذة تاريخية عم حياة المناضل فضالي عبد الجيد .	١٩٤٥
٢)	نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة .	١٩٤٥
٣)	محاضر وتقارير اللجنة الوزارية لبحث مشاكل العمال .	١٩٤٧
٤)	من وحي الكفاح الخالد في بورسعيد الباسلة . (شعر وزجل).	١٩٥٦
	. سلسة من كتب ومذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر .	ــــ
٥)	الكتاب الأول عن كفاح عمال النسيج .	١٩٨٣
٦)	الكتاب الثاني عن العمال والانتخابات البرلمانية .	١٩٨٧
٧)	الكتاب الثالث عن الطبقة العاملة والعمل السياسي .	١٩٨٨
٨)	الكتاب الرابع عن وحدة الحركة العمالية في مصر والعالم .	١٩٩٤
٩)	محمد يوسف المدرك في ذكراه (كتيب نشره حزب التجمع) .	١٩٧٨
١٠)	مائة عام من النضال في ذكرى عيد العمال العالمي (مع آخرين)	١٩٨٦
١١)	البرامج العمالية في الانتخابات النقابية .	١٩٨٧
١٢)	الحركة النقابية(المأزق والحل) مع آخرين من كراسات صوت العامل	١٩٧٨
١٣)	التنظيم النقابي ومهام المرحلة المقبلة .	١٩٩١
١٤)	حول استقلالية الحركة النقابية (مجموعة مقالات مع آخرين) .	١٩٩١
١٥)	أحوال العمال قبل قانون القطاع العام الأعمال العام وبعده .	١٩٩٣
١٦)	خميس والبقري يستحقان إعادة المحاكمة .	١٩٩٧
١٧)	شهادات واقعية – نقابيون واشتراكيون يتكلمون .	١٩٩٧
١٨)	صوت سجين (مجموعة شعر زجل) .	١٩٩٨
١٩)	الإضرابات في مصر زمن الأربعينات .	١٩٩٨
٢٠)	من وحي المعارك (مجموعة شعر وزجل) .	١٩٩٨
٢١)	لمحات من مسيرة عامل مشاغب (عطية الصيرفي) .	١٩٩٨
٢٢)	الصحافة العمالية في الأربعينات .	١٩٩٩
٢٣)	من تراث محمد يوسف المدرك .	٢٠٠١

هـــذا الكتاب

هذا الكتاب هو لمحات من المسيرة النضالية الطويلة للمناضل يوسف درويش الذى خاض طوال أكثر من ستين عاماً نضالاً شريفاً ، والذى رغم ظروفه الصحية يحرص على تقديم كل ما فى طاقته لخدمة جميع الكادحين المصريين وعلى رأسهم الطبقة العاملة .

وليس ما يحويه هذا الكتاب سوى لمحات بسيطة لبعض المعارك الوطنية المصرية والطبقية العمالية التى عاصره وشاركه فيها المؤلف كشاهد عيان ، ويقدمها باعتبارها نموذجاً لمناضل وضع قضية الاشتراكية بين عينيه باعتبارها وحدها القادرة على إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وجعلها هى الأولوية الأولى في حياته ولهذا قدم في سبيلها كل ما تطلبه النضال من تضحيات بما فيها مطاردات أعداء الشعب المصرى والطبقة العاملة له ومن سجن واعتقال وتعذيب فوق طاقة احتمال البشر ، ولكنه ظل صامداً ممسكاً بقضية الاشتراكية بكلتا يديه معلناً أمام المحاكم العسكرية أنه يتشرف بعضوية الحزب الشيوعي المصرى .

لقد حاز يوسف درويش ثقة القيادات العمالية الشريفة واصبح مستشاراً قانونياً لنحو سبعين نقابة عمالية ورغم أنه محام في وقت كانت الحركة العمالية والنقابية تحارب أى تدخل أو سيطرة من المحامين والمهندسين والأطباء تحت اسم مستشارين .

ولهذا اقدم هذه الصفحات عن يوسف درويش لعل الجيل الجديد من المكافحين النقابيين والاشتراكيين الشرفاء يجد فيها ما يفيد في دراسة الماضي وفهم الحاضر ورسم الخط الصحيح لبناء المستقبل الأفضل .